المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ACRESS

مستقبل العملية السياسية والتنمية

في ظل الأنظمة العسكرية في غرب افريقيا

الفرص والتحديات

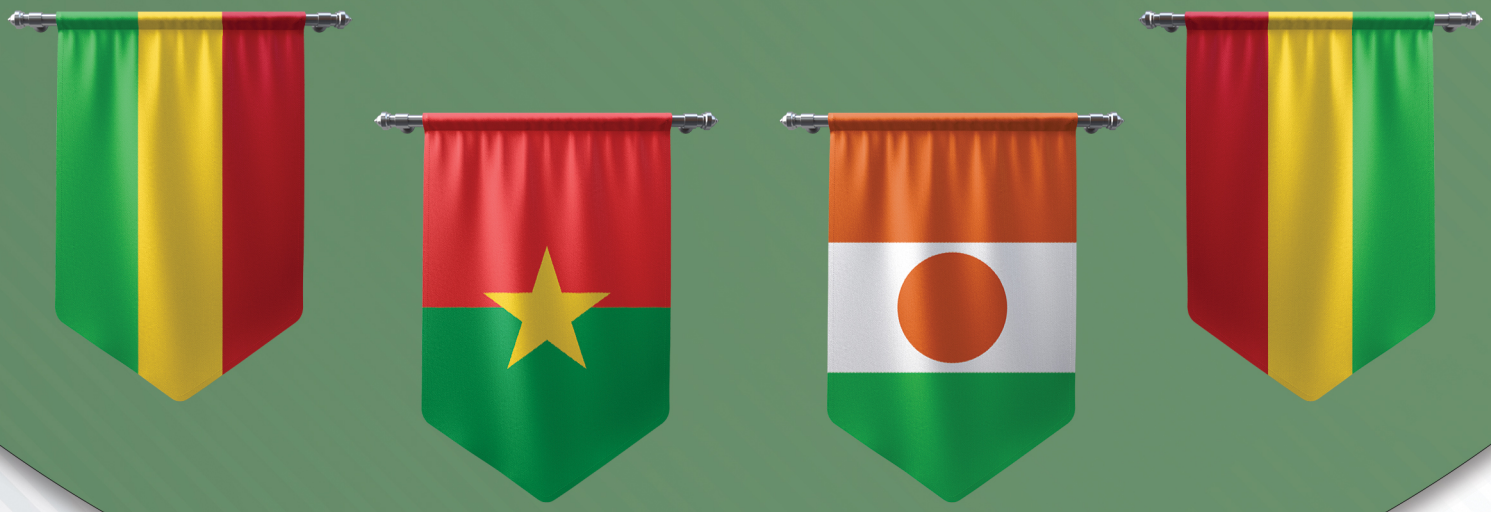

Website

facebook

سبتمبر 2023

القاهرة - جمهورية مصر العربية

إعداد ومراجعة :

دكتورة/ غادة فؤاد
مدير المركز الافريقي للأبحاث
والدراسات الاستراتيجية (ACRESS)

ترجمة اللغة الفرنسية
أ/ إبراهيم كيتا

تصميم الغلاف
م/ عبد الرحمن مصطفى

هاتف:
+ (٢٠٢) ٢٠٢١٦٦٣٠
+(٢) ٠١٠٠٢٣٥٣٤٨٧

بريد إليكتروني:
info@acress.org

موقع اليكتروني:
www.acress.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الأفريقي للأبحاث والدراسات
الاستراتيجية (ACRESS)
القاهرة - مصر.
سبتمبر ٢٠٢٣

نبذة تعريفية عن المركز الأفريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS)

المركز الأفريقي للأبحاث (أكريس) هو مركز بحثي (Think Tank) متخصص في دراسة وتحليل شئون القارة الافريقية، يتبنى المركز مبدأ الحلول الافريقية للقضايا الافريقية من خلال فريق عمل من الخبراء والباحثين المتخصصين من مختلف دول القارة. يقدم المركز دراسات وتقارير وتحليلات من منظور افريقي لمساعدة مؤسسات صنع القرار وأصحاب المصلحة على فهم التحولات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والتغييرات الاستراتيجية في القارة الأفريقية. بالاضافة الى ذلك يعد المركز منصة للشباب الأفريقي نساء ورجال للدراسات البحثية وبناء القدرات.

شكر وتقدير

يتقدم المركز الافريقي للابحاث (ACRESS) بالشكر والتقدير لمبادرة شباب افريقيا برئاسة الاستاذ/ ماريجا ماسيري Marega Macire، والمهندس/ أحمد أغا Ahmed Ag رئيس اتحاد طلبة مالي الاسبق من جمهورية مالي الشقيقة، والشيخ/ اسماعيل سانفو Sanfo Isamila رئيس اتحاد طلبة بوركينا فاسو بمصر على جهودهم لانجاح هذه الندوة .

مقدمة

يمر إقليم غرب افريقيا بموجه من التغييرات منذ ٢٠٢٠ وذلك مع تولي نخب جديدة للسلطة عقب الإنقلابات العسكرية في أربع دول كان آخرها إنقلاب النيجر مما أوجد حالة من الترقب والتفاؤل الحذر في الوقت نفسه بين شعوب الإقليم والاقاليم المجاورة. فقد بدأت اصوات الشباب والفئات المهمشة تتعالى ضد استغلال ثرواتهم الذي استمر لعقود من خلال اتفاقات مع المستعمر القديم غير عادلة مطالبين باستعادة حقوقهم مهما كلف الثمن، آملين أن يجدوا في السلطات الحاكمة الجديدة التغيير الحقيقي لواقعهم ومستقبلهم.

بينما على الجانب الآخر ظهرت أصوات مغايرة وتوالت تقارير المنظمات الدولية والاقليمية وتصريحات لبعض مسئولي الدول الغربية تتبنى رؤية مختلفة مفادها أن تلك السلطات العسكرية الجديدة لن تتمكن من تحقيق طفرة اقتصادية وتنموية ملموسة في ظل القيود والعقوبات التي فرضت ومازالت تفرض عليها، وقد أيد ذلك التوجه آراء عدد من المحللين السايسيين والاقتصاديين اللذين أرجعوا ذلك إلى الانقلاب على الديموقراطية والسلطة المدنية وأن القادم لن يحمل سوى القمع والديكتاتورية ومزيد من التدهور للوضع الأمني والاقتصادي بسبب الحكم العسكري.

لذلك **أقام المركز الأفريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية (أكريس) ندوة في العاشر من سبتمبر ٢٠٢٣ تحت عنوان « مستقبل العملية السياسية والتنمية في ظل الانظمة العسكرية في غرب افريقيا ... الفرص والتحديات»** لتقديم رؤية تحليلية للأوضاع الحالية في دول غرب افريقيا التي شهدت تلك الانقلابات مالي وغينيا وبوركينا فاسو والنيجر بمشاركة المتخصصين من غرب افريقيا لمناقشة المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية في تلك الدول والخروج برؤية مستقبلية. حيث يشهد الشهر الحالي مرور عامين على الانقلاب العسكري الذي حدث في غينيا وتحديدا في الخامس من سبتمبر ٢٠٢١ ، كما أعقب عقد الندوة بأيام قليلة الاعلان عن توقيع «تحالف دول الساحل» للدفاع المشترك بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر مما يوضح أهمية ذلك التقرير من أجل فهم ما هي طبيعة البيئة الداخلية في تلك الدول وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها معا بعد إعلانهم التعاون الامني والعسكري في الفترة المقبلة.

لذلك تحدثت الندوة عن عدد من المحاور الهامة شملت:

- نموذج السلطات الحاكمة الجديدة وإيجاد رؤية مغايرة للحياة السياسية التي فرضت على القارة الافريقية منذ الاستقلال.

- مستقبل التنمية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة والبدائل المطروحة امام الانظمة الجديدة.

- التحديات التي تواجه الانظمة الحاكمة الجديدة في منطقة الساحل الافريقي وسبل المواجهة.

ملخص ونتائج

شهدت الندوة نقاشات جادة من الباحثين والمتخصصين وممثلين عن الشباب من أربع دول في منطقة غرب أفريقيا التي شهدت انقلابات عسكرية منذ ٢٠٢٠. فقد تناول التقرير عدد من النقاط الهامة أهمها تفسير لماذا حدثت تلك الانقلابات؟ وهل بالفعل هناك تأييد للسلطات الانتقالية الجديدة؟ جاءت الآراء متفقة حول عدد من النقاط الهامة فيما يتعلق بزيادة نسبة الشريحة المؤيدة للنظم العسكرية الحاكمة في تلك الدول نظرا لما تحقق من انجازات تم ذكرها في التقرير.

كان تغيير الدساتير لمد فترات الرئاسة من أهم اسباب حدوث الانقلابات العسكرية الاخيرة في افريقيا، على سبيل المثال، هذا ما حدث في غينيا بتعديل الدستور لفترة رئاسة ثالثة.

لم تكن الرغبة الشديدة في إخراج القوات الفرنسية والأممية من الدول الثلاث مالي وبوركينا فاسو والنيجر بدون أسباب واقعية بل كان لاسباب موضوعية تم التحدث عنها بالتفصيل في التقرير ، فقد أوضح المتحدثين أن الإدارة الفرنسية سببا رئيسيا في زرع الارهاب ولم تكن سببا في القضاء عليه بالاضافة لكونها سبب رئيس لتأخر عمليات التنمية في غرب افريقيا.

أجمع الباحثين من الدول الثلاث مالي وبوركينا فاسو والنيجر أن التحديات الأمنية أهم الاولويات وأبرزها التي تواجه الانظمة الحاكمة الآن في دولهم وفي هذا الشأن كان الرد حاسما فيما يتعلق باللجوء إلى التعاون والشراكة الأمنية مع الجانب الروسي ولكن وفقا لشروط محددة ذكرها الباحثين في التقرير تمثل مبادئ للعمل الأمني المشترك بين الجانبين خلال الفترة القادمة. وقد كان من أبرز المطالبات التي أكد عليها جميع المتحدثين أهمية الاعتماد على الذات في مواجهة الجماعات الارهابية والحركات المتمردة.

يتضح من خلال المناقشات أن رجال الدين سيكون لهم دور هام خلال المرحلة المقبلة في اقناع شعوب تلك الدول بأهمية مساندة السلطات الانتقالية القائمة على رأس السلطة حاليا خاصة في مالي وبوركينا فاسو والتعويل عليهم لفض النزاعات وزيادة قدرة الشعب على الصمود أمام العقوبات الاقتصادية وتحمل تبعات فترة البناء والتنمية ويتناول التقرير نماذج لذلك التأثير. حيث تواجه الانظمة الحاكمة الجديدة التي تأتي عقب الثورات أو الانقلابات معضلة التوفيق بين الطموحات والامكانات المتاحة. يتوقع الشعب أن عملية البناء والتنمية سيتم تنفيذها في مدد زمنية قصيرة جدا مما سينعكس سريعا على مستوى المعيشة وفرص العمل المتاحة بينما الواقع أن بناء الدول يحتاج

إلى الجهد والوقت وتوفير التمويل وهنا تحدث الفجوة ويبدأ الغضب الشعبي الذي تستغله قوى المعارضة وبعض الاطراف الخارجية لإضعاف السلطة الحاكمة. فالمشكلة الاساسية الان أنه عندما نقوم ببناء دولة لن تأت الثمار سريعا.

أبرزت النقاشات أهمية تغيير المنظومة التعليمية كي تكون أداة لبناء الهوية الوطنية والانتماء فقد أشار التقرير إلى أن المناهج التعليمية الحالية تدمر الهوية الوطنية وغير مُنتجة وقد اتضح ذلك عند مقارنة العملية التعليمية في مصر بما يحدث في دولهم .

فقد كان تواجد جاليات الدول الأربعة بمصر (مالي - بوركينا فاسو - مصر - النيجر) ذو أثر ايجابي على الهوية الوطنية حيث يبدو جليا أن الانتماء للوطن بدأ ينمو كثيرا لديهم ولدى أبناءهم بسبب تأثرهم بالحياة فيها وحب المصريين لوطنهم، بالإضافة إلى رفع الوعي حول حقوقهم في أوطانهم وما هي واجباتهم تجاهها.

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي: اتفق المتحدثون ايضا حول أهمية إنهاء كافة الاتفاقات السابقة اموقعة مع فرنسا موضحين أسباب ذلك مع ضرورة البحث عن شركاء دوليين جدد يمكن أن تتحقق معهم شراكات تقوم على الندية والمصالح المتبادلة. كما أجمعوا أن روسيا والصين من أهم الحلفاء الدوليين الجدد الذين يعول عليهم الفترة المقبلة من أجل تخطي التحديات في مجال الاستثمار والتنمية ولكن وفقا لاتفاقات محددة يستفيد منها الطرفان، وقد بدأ ذلك بالفعل وفقا لما جاء في التقرير.

وهنا نشير إلى أهمية التوقيع على «تحالف دول الساحل AES » أو ما يسمى بميثاق «ليبتاكو-غورما» الذي تم التوقيع عليه بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر هذا الشهر لأنه لا يمثل تحالف أمني وعسكري فقط بل يتضمن هذا الاتفاق ١٧ بندا منهم ما يتعلق بجانب الدفاع والأمن والاقتصاد والسياسة، وتشير كلمة ليبتاكو – جورما» إلى أسم المنطقة التي تقع على الحدود بين الدول الثلاث الغنية بالموارد والثروات الطبيعية ولكن يقف انتشار الجماعات الارهابية في تلك المنطقة حائلا أمام استغلالها لذلك ركز الاتفاق الأخير على الحماية المشتركة ضد الاعتداءات الخارجية والدفاع عن حدود الدول الثلاث ضد الهجمات المحتملة بجانب التنمية المشتركة.

يذكر أن التوقيع على ذلك الاتفاق يُعد إحياءاً للاتفاق القديم المبرم منذ سبعينيات القرن الماضي تحت مسمى «هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة ليبتاكو- جورما ALG» التي تم انشاءها في ٣ ديسمبر ١٩٧٠

في واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو بهدف استغلال ثروات تلك المنطقة الغنية بالكثير من الموارد التعدينية والثروة الزراعية والرعوية التي تبلغ مساحتها ٣٧٠ ألف كم٢ مقسمة بين الدول الثلاث كالتالي ١٩ منطقة في بوركينا فاسو، و ٤ مناطق إدارية في مالي، وإدارتين ومجتمع حضري في النيجر، وتمثل ١٩,٢٩٪ من إجمالي مساحة الدول الثلاث، وتقع ٥٧,٤٤٪ من مساحتها في دولة بوركينا فاسو.

فيما يتعلق بمستقبل العملية السياسية في تلك الدول يبدو أن الانظمة العسكرية الحاكمة الحالية سوف تظل في الحكم ولن تلتزم بفترات انتقالية كما وعدت لأن الايكواس فقد مصداقيته أمام الشعوب الافريقية خاصة شعوب غرب افريقيا فقد كان يتم تغيير الدساتير لمد فترات الرئاسة على مرأى ومسمع من اعضاء الايكواس دون أي تدخل لوقف هذا التعديل غير الدستوري بالرغم من أن ذلك الإجراء يمثل انتهاكا للنظام الديموقراطي وتدعيما لبقاء الرؤساء في السلطة.

كما يبدو إن توقيت انفجار الوضع في مالي قبل دخول القوات الفرنسية في ٢٠١٢ كان بترتيب وتخطيط فرنسي مع ما يسمى «حركة تحرير أزواد» والحركات الجهادية لتكون السبيل لعودة التواجد العسكري الكثيف في غرب افريقيا بدءا من مالي وهذا يبرر عودة تلك الحركات لنشاطها الارهابي مرة أخرى في الآونة الاخيرة ودعواتها للانفصال مجدداً. فقد اتضحت الصورة الآن بانها وسيلة تستخدمها الادارة الفرنسية لردع السلطات الحاكمة غير الموالية لها في مالي تحديدا نظرا لعلمهم بأهمية القضاء على النظام الحاكم هناك **أولاً:** لانه الحليف الذي اعلن صراحة تحالفه العسكري والأمني مع الجانب الروسي، **ثانيا:** كانت ومازالت مالي الداعم الأكبر للانقلابات العسكرية المتتالية في اقليم غرب افريقيا، لذلك لا ينتظر ان يسود الهدوء في شمال مالي بل قد يمتد الصراع الى أقاليم أخرى إلا ان ذلك سوف يعتمد على مدى قدرة الشعب المالي على تحمل فترات المواجهة والتضحيات لتحرير بلادهم ليس من الجماعات الارهابية فحسب بل من القوى الخارجية التي ترغب في العودة مرة أخرى لمالي، ومدى قدرة الحليف الدولي الجديد (روسيا) على مساعدة السلطة الانتقالية بمزيد من الدعم اللوجيستي والمالي والعسكري.

دكتورة/ غادة فؤاد

مديرة المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (أكريس)

خريطة لمنطقة ليبتاكو- جورما الحدودية بين الدول الثلاث (مالي - بوركينا فاسو - النيجر)

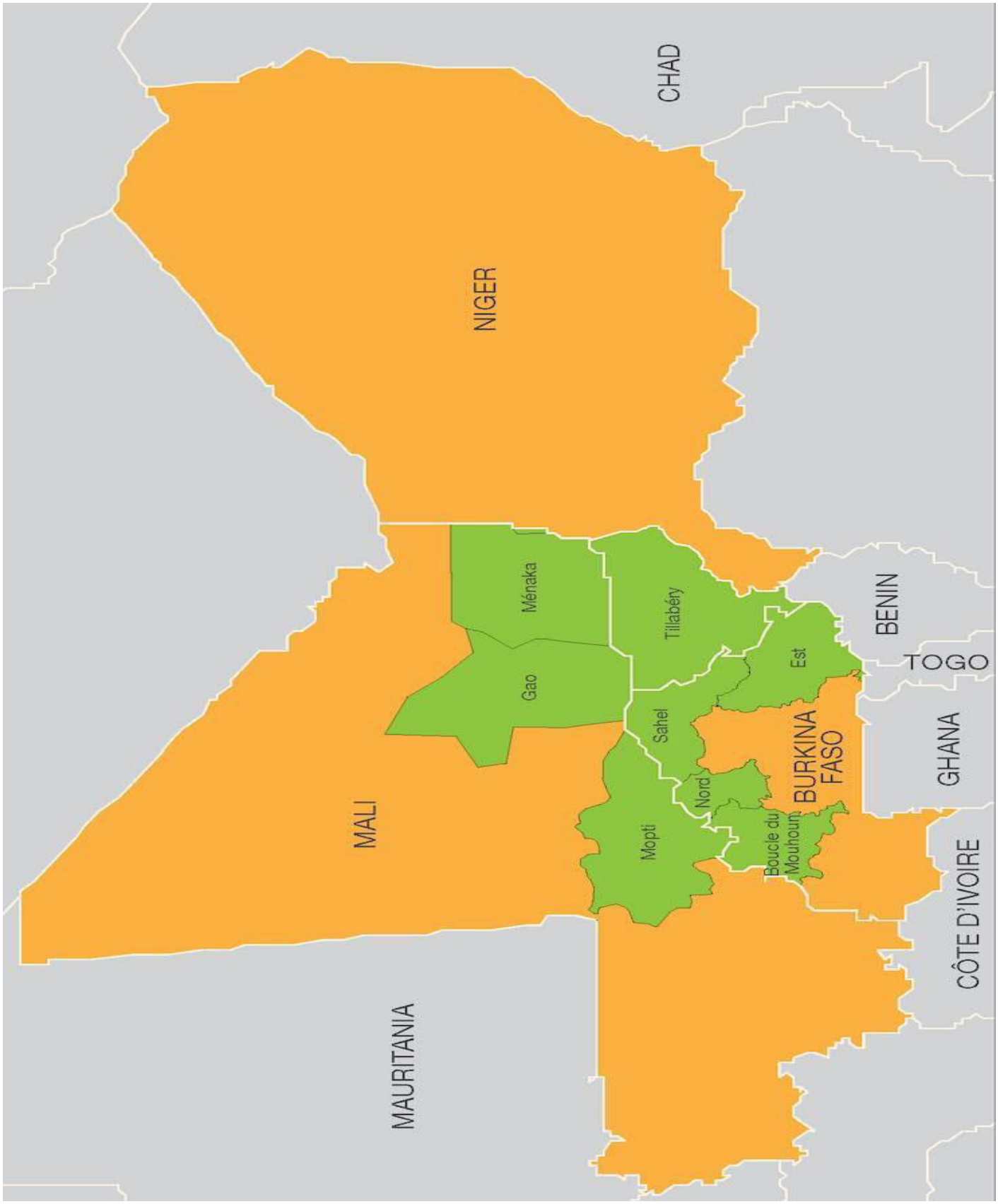

Introduction

Depuis l'année 2020, la zone de l'Afrique de l'Ouest connaît une tendance aux changements, et ce, avec les nouvelles élites qui prennent le pouvoir à la suite des coups d'état militaires dans quatre pays, dont le cas le plus récent était le coup d'état au Niger. Chose qui a créé un état de suspense et d'optimisme prudent entre les peuples de ladite zone et ceux des zones frontières.

En effet, la voix des jeunes et des groupes marginalisés a commencé à s'élever contre l'exploitation de leurs richesses pendant des décennies via des accords injustes avec l'ancien colonisateur, exigeant à tout prix de rétablir leur droit, tout en espérant trouver dans les nouvelles autorités gouvernementales le vrai changement de leur réalité et de leur avenir.

Cependant, de l'autre côté, des voies opposées se sont élevées, et les rapports d'organisations internationales, régionales, et les déclarations de certains responsables occidentaux adoptant une vision différente selon laquelle, ces nouvelles autorités militaires ne seront pas en mesure de réaliser un boom économique et de développement significatif, et ce, en raison des restrictions et des sanctions qui leur ont été imposés et continuent de l'être.

Cette tendance a été soutenue par un certain nombre d'analystes politiques et économiques qui l'ont attribuée aux coups d'état contre la démocratie et les pouvoirs civils, estiment que l'avenir n'apporterait que de la répression, de la dictature et plus de la dégradation de la situation sécuritaire et économique, et ce, à cause des régimes militaires.

C'est pourquoi, le Centre Africain des Recherches et Etudes Stratégiques (ACRESS) a tenu, le lundi 10 Septembre 2023, un symposium intitulé :(l'avenir du processus

politique et du développement sous les régimes militaires dans la zone de l'Afrique de l'Ouest… Opportunités et défis).

L'objectif principal du symposium était de présenter une vision analytique de la situation actuelle dans les pays de l'Afrique de l'ouest qui ont récemment connu des coups d'état, il s'agit notamment du Mali, de la Guinée, du Burkina Fasso et du Niger, et ce, via la participation des spécialistes ouest-africains, afin de débattre la situation politique, économique, et sécuritaire dans ces pays de l'Afrique de l'ouest dans le but de parvenir à une vision futuriste.

En outre, ce mois de septembre marque la deuxième année du coup d'état de 5 septembre 2021 qui a eu lieu en Guinée.

Et quelques jours après ce symposium, l'annonce de la signature de « L'ALLIANCE DES ÉTATS DU SAHEL» pour la défense conjointe entre le Mali, le Burkina Fasso et le Niger.

L'importance de cet accord réside dans le fait qu'il permet de comprendre la nature de l'environnement interne de ces pays signataires. Et quels sont les défis auxquels ils seront confrontés après l'annonce de leur coopération sécuritaire et militaire dans la période à venir.

C'est pour toutes ces raisons que le symposium a abordé un certain nombre de thématiques importantes dont les plus importantes sont :

-Le modèle des nouvelles autorités gouvernementales, et la création d'une vision différente de la vision politique imposée au continent africain depuis l'indépendance.

-L'avenir sous les sanctions économiques et les alternatives aux nouvelles autorités.

-Les défis auxquels les nouveaux régimes sont confrontés notamment dans la zone du Sahel africain et les moyens de les contrer.

RÉSUMÉ ET RÉSULTATS :

Le symposium a donné lieu à des discussions sérieuses de la part des chercheurs, des spécialistes et des représentants des quatre pays de l'Afrique de l'ouest qui ont connu des coups d'êtas militaires depuis 2020.

D'ailleurs, le rapport a abordé un certain nombre de points dont les très intéressants étaient :

-L'explication des raisons de ces coups d'états.

-Y a-t-il effectivement de soutiens pour les nouvelles autorités des transitions ?

En effet, les intervenants se sont accordés sur un certain nombre de points extrêmement importants, il s'agit notamment :

-L'augmentation des citoyens pro-militaires dans tous ces pays après les coups d'états, et ce, en raison des réalisations des militaires au pouvoir, chose qui a été clairement expliquée dans le rapport.

-La modification des constitutions dans le but de prolonger les mandats présidentiels a été aussi l'une des raisons fondamentales des récents coup d'états en Afrique. A titre d'exemple, ce fut le cas en Guinée.

-La volonté du retrait des troupes françaises et internationales des trois pays (le Mali, le Burkina Fasso et le Niger) n'était pas sans raison réaliste, mais c'était plutôt pour des raisons objectives, dont les intervenants ont explicitement abordé.

En effet, ils ont souligné que l'administration française était une raison fondamentale de l'implantation du terrorisme dans ces pays et non une raison pour son élimination, tout en mentionnant que la France était la raison principale du retard du processus du développement dans les pays de l'Afrique de l'ouest.

-Les chercheurs des trois pays (le Mali, le Burkina Fasso et le Niger) sont en outre convenu que les défis sécuritaires sont les priorités les plus importantes auxquelles les régimes de transition sont confrontés actuellement dans ces pays. A cet égard, la réponse a été décisive en ce qui concerne la coopération et le partenariat avec la Russie, tout en affirmant que celles-ci devraient se baser sur des conditions spécifiques dont les chercheurs ont mentionné lors du symposium. Il s'agit de la coopération militaire conjointe entre la Russie et les trois pays au cours de la période à venir.

-L'une des revendications les plus importantes qui ont été soulignée par tous les intervenants était sans doute l'importance de l'autonomisation dans la lutte contre les mouvements Rebels.

Il ressort des discussions qu'au cours de la période à venir, les hommes de religion auront un rôle crucial à jouer dans le but de convaincre les peuples de l'importance du soutien populaire pour les autorités de transition notamment au Mali et au Burkina Fasso, tout en comptant sur eux-mêmes dans le but de résoudre les conflits, et d'augmenter la capacité du peuple à résister aux sanctions économiques et supporter les conséquences des périodes de la constitution et du développement.

Le rapport a également traité des modèles de cet impact.
Car les nouveaux régimes qui accèdent au pouvoir à la suite des révolutions ou des coups d'états sont confrontés au dilemme de la conciliation des ambitions et des potentiels.

Les peuples s'attendent à ce que le processus de la construction et du développement se réalise dans des brefs délais, afin que les résultats se répercutent rapidement sur le niveau de vie des populations et les opportunités d'emplois disponibles, alors que la réalité est que la construction d'une nation nécessite d'efforts, de temps et de financement. C'est là où le fossé commence à s'élargir, et la colère populaire souvent exploitée par les forces de l'opposition s'exacerbe, et certains partis externes commencent à affaiblir les régimes en place.

Le problème fondamental est que lorsque nous bâtissons une nation, les résultats ne viennent pas souvent rapidement.

Les discussions ont mis en évidence l'importance de changer le système éducatif, afin d'en faire un outil qui permet de construire l'identité et l'appartenance nationale. A cet égard, le rapport à mis l'accent sur les programmes éducatifs actuels qui nuisent à l'identité nationale, et qui sont par conséquent contreproductif, cela est apparu clairement en faisant la similitude entre le processus éducatif en Egypte et ceux de leurs pays respectifs.

A noter que la prestance des communautés des quatre pays en Égypte (Le Mali, le Burkina Faso, l'Egypte, le Niger) en Egypte a eu un impact positif sur l'appartenance nationale, car, leur patriotisme et celui de leurs enfants nés en Egypte commence à croître, et ce, en raison de l'impact positifs des égyptiens sur leurs présence en Égypte, et l'amour des égyptiens pour leurs patrie, en outre leurs présence en Egypte les a permis de développer leur conscience en ce qui concerne leur droits et leurs devoirs envers leurs pays respectifs.

SUR LE PLAN ÉCONOMIQUE :

Les intervenants ont également convenu de la nécessité de mettre fin à tous les accords précédents signés avec la France, tout en expliquant les raisons, et la nécessité de rechercher de nouveaux partenaires internationaux avec lesquels ils peuvent réaliser des partenariats basés sur les principes de réciprocité et des intérêts mutuels. Ils ont également convenu que la Russie et la Chine font partie des nouveaux alliés internationaux les plus crédibles, et sur lesquels ils peuvent compter dans la période à venir, et ce, afin de surmonter les défis dans les domaines de l'investissement et du développement, mais conformément aux accords spécifiques bénéfiques à toutes les parties, et cela a déjà commencé selon ce qui a été dit dans le rapport.

Et là, nous mettons l'accent sur l'importance de la signature de «L'ALLIANCE DES ÉTATS DU SAHEL» (AES) ou du pacte dit «Liptako-Gorma» signé ce mois-ci entre le Mali, le Burkina Fasso et le Niger, car il s'agit non seulement d'une alliance sécuritaire et militaire, mais d'un accord contenant 17 clauses, y compris les clauses concernant la défense, la sérénité, l'économie et la politique.

Il faut dire que le mot «Liptako-Gorma» fait référence au nom de la zone située à la frontière des trois pays. Riches en ressources naturelles, cependant, la prolifération des groupes terroristes dans ladite zone représente un obstacle face à l'exploitation de ces ressources. C'est pourquoi le récent accord a mis l'accent sur la protection conjointe des trois pays contre les agressions extérieures, et la défense des frontières des trois pays contre d'éventuelles attaques, afin de réaliser un développement commun.

A noter que la signature de cet accord, est la reprise de l'ancien accord conclu depuis les années 1970 le titre «Autorité de développement intégré de L'ALG De Liptako-Gorma» qui a été créé le 13 décembre 1970 à Ouagadougou, Capitale du Burkina Fasso dans le but d'exploiter les ressources de cette zone riche de nombreuse ressources minière, agricoles et pastorales avec une superficie de 370000Km2 divisé entre les trois pays comme suit :

- 19 zones au Burkina Fasso.

- 4 zones administratives au Mali.

- Et 2 départements et une communauté urbaine au Niger représentant 19,29%de la superficie totale des trois pays, et 57,44% d'entre elles sont situées au Burkina Fasso.

EN CE QUI CONCERNE L'AVENIR DU PROCESSUS POLITIQUE DANS CES PAYS, Il semble que les régimes militaires actuels resteront au pouvoir et ne s'engagent pas à respecter les durées des transitions comme convenus avec la CEDEAO,

pour la simple raison que ce dernier a perdu sa crédibilité auprès des peuples africains, notamment ceux de la zone de l'Afrique de l'ouest.

En effet, les constitutions ont été modifiés au vu et au su de la CEDEAO, sans qu'elle ne fasse la moindre des choses afin de stopper ces coups d'état constitutionnels qui représente une violation du système démocratique.

Il apparaît également que l'explosion de la situation au Mali avant l'arrivée des troupes françaises en 2012 semble également avoir été un arrangement et une planification française avec le soi-disant «mouvement de libération de l'Azawad» et les mouvements djihadistes comme moyen pour le retour d'une forte présence militaire en Afrique de l'ouest à partir du Mali. Cela justifie la récente résurgences des activités terroristes de ces mouvements et leurs appels à une nouvelle sécession.

Il est maintenant clair qu'il s'agit d'un moyen utilisé par l'administration française, afin de dissuader les autorités gouvernementales non loyales du Mali. Compte tenu de l'importance de l'élimination de l'actuel régime au Mali.

Et pour cause :

Premièrement : Paracerque le Mali est l'allié de la France qui a explicitement déclaré son alliance militaire et sécuritaire avec la Russie.

Deuxièmement : Le Mali a été et continu d'être le plus grand soutien des coups d'états militaires successifs dans la zone ouest-africaine.

C'est pourquoi on s'attend donc pas à ce que le calme règne dans le nord du Mali, mais plutôt le conflit pourrait s'étendre à d'autres zones.

Mais cela dépendra de la capacité du peuple Malien à résister à des périodes de confrontation, et à consentir des sacrifices afin de libérer leur pays, non seulement des groupes terroristes mais aussi des forces extérieures qui souhaitent revenir au Mali, en outre, la capacité du nouvel allié international (La RUSSIE) à fournir à l'autorité de la transition au Mali d'un soutien logistique, financier et militaire accru.

Dr. Ghada Fouad

Directrice du Centre Africain des Recherches et

Etudes Stratégiques (ACRESS)

- السادة المتحدثين:

١	الدكتورة/ غادة فؤاد	مدير المركز الأفريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية ACRESS (إدارة الندوة)
٢	الدكتور/ كريم حسين	خبير العلاقات الدولية
٣	الدكتور/ محمد نور الدين كوندا	الإمام الأكبر بمدينة بويتنجا وعضو اتحاد الأئمة ورئيس جمعية التعاون الانسانية وعضو رابطة خريجي الأزهر الشريف - بوركينا فاسو
٣	الأستاذ/ سنوسي موسى حامد	أكاديمي وباحث في الشئون الأفريقية - النيجر
٤	الاستاذة/ مدينة بارو باحثة	ماجستير كلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة – مالي
٥	الاستاذ/ كونفي ابو بكر	رجل أعمال بوركينابي ونائب رئيس شركة SAFE AFRICAN MINING BUSINESS - بوركينا فاسو
	الاستاذ/ عبده نيانج Abdoul Niang	صحفي وناشط سياسي -)باماكو(مالي
	الاستاذ/ كيتا إبراهيم	رئيس تحرير مجلة «الطالب» الصادرة عن اتحاد طلبة غينيا بمصر - غينيا كوناكري
	الاستاذ/ أبو بكر محمد	رئيس جالية النيجر في مصر
	الاستاذ/ يونس نازاريث Jonas Nazareth	كاتب وصحفي - انجولا

أولا – السلطة الانتقالية في جمهورية غينيا كوناكري

يصادف تاريخ ٥ سبتمبر مرور عامين على النظام العسكري الحاكم في غينيا كوناكري ومع غياب التواصل بين مراكز الابحاث في غينيا والمراكز البحثية في العالم العربي ومصر تحديدا حول معطيات العملية السياسية التي تدور هناك حاليا منذ الانقلاب العسكري الاخير الذي حدث في ٢٠٢١ لذلك نحاول في التقرير توضيح الرؤية فيما يتعلق بعدد من النقاط التي سيتناولها المتحدث وتشمل:

- ما هي آراء الغالبية العظمى من الشعب هناك على نموذج الحكم العسكري الذي يحكم الآن في غينيا؟ ومواقف الاحزاب السياسية الرئيسية.

- ماذا حققت غينيا من الانقلاب العسكري الأخير؟ ما هي الانجازات التي تحققت خلال العامين الماضيين ويشعر بها السكان وفي أي مجال؟

- ماذا يريد الشباب هناك مستقبلا... هل يطمحون في دولة عسكرية أم مدنية وهل هذا الفرق في الحكم بين النظامين يستوعبه ويدركه الغالبية من السكان؟ أم ان السكان لديهم أجندة مختلفة عما يريد الغرب فرضه؟

- الاستاذ/ إبراهيم كيتا

رئيس تحرير مجلة الطالب الصادرة عن اتحاد طلبة غينيا بمصر

في البداية أود أن أتحدث عن الاتهامات الموجهة لشعوب غرب افريقيا باستبدال فرنسا بروسيا واتهامات فرنسا لروسيا بانها تتواصل مع بعض البلوجر والمؤثرين الافارقة على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تأجيج الشعوب ضد الوجود الفرنسي في دولهم من خلال ما يتم نشره على صفحاتهم، وهنا أريد التوضيح بأن الشعوب الافريقية قد أدركت الآن أن فرنسا لايهمها سوى مصالحها حتى وإن كان من يتولى السلطة يحكم شعبه بيد من حديد أو كان نظام الحكم عسكريا أو مدنيا، فقد قال أحد الرؤساء الفرنسيين أن فرنسا ليس لها أصدقاء ولكن لها مصالح، وهذا عكس رؤية روسيا لافريقيا فنحن نشعر أن الرئيس الروسي يتأسى لما يحدث للشعوب الأفريقية وبالتالي يرى الأفارقة أن الشراكة مع روسيا مفيدة لهم فالشعوب الافريقية تريد الآن التحالف مع من يحقق لها مصالحها وإذا كانت روسيا ستقوم بذلك فمرحبا بها بينما إذا انتهجت نهج فرنسا سوف نواجهها كما واجهنا فرنسا.

وبالانتقال للحديث عن الوضع في غينيا نجد أن الانقلاب العسكري الذي أزاح الرئيس السابق/ ألفا كوندي عن السلطة في الخامس من سبتمبر ٢٠٢١ كان متوقعا من قبل المتابعين للوضع الداخلي لعدة اسباب أهمها تغيير الدستور ليترشح لولاية ثالثة بالإضافة إلى عدم شعور الغالبية العظمى من المواطنين بأن هناك تقدم ملحوظ في معدلات التنمية والتعليم والصحة مقارنة مع المدة الرئاسية التي حكم فيها البلاد (١١ عاما)، لذلك عندما حدث الانقلاب العسكري بقيادة قائد القوات الخاصة العقيد/ مامادي دومبيا بالإنقلاب العسكري أحتفل الغالبية من سكان غينيا به مما اضطر رئيس الوزراء آنذاك للقول بأنه لابد من التسليم بما حدث وتقبل الحكم العسكري الجديد.

الآن وبعد مرور عامين من تاريخ الانقلاب العسكري في غينيا يمكن القول أن هناك عدد من الانجازات التي تمت بالفعل في عدة مجالات نذكر منها

- المجال السياسي والاجتماعي:

قام المجلس العسكري في البداية بإصدار عفو عن سجناء الرأي والسياسيين ممن تم سجنهم ظلما بل وتولى بعضهم مناصب وزارية، كما أعطى فرص للشباب من خلال توليهم لمناصب هامة.

كما دعا المجلس العسكري برئاسة العقيد/ مامادي دومبيا رئيس المرحلة الانتقالية والقائد العام للقوات المسلحة إلى «جلسات الحوار الوطني» كان الهدف منها الحفاظ على الوحدة الوطنية وحث الغينيين على التسامح وتقبل الآخر والتعايش السلمي.

من الامور الهامة التي حدثت خلال المرحلة الانتقالية الحالية **مطالبة العقيد/ مامادي دومبيا لوزير العدل باتخاذ كل ما يلزم، للقيام بمحاكمة عادلة للمتورطين في المجزرة التي ارتكبت في حق المتظاهرين في ملعب ٢٨ سبتمبر بالعاصمة الغينية كوناكري عام ٢٠٠٩م.** يرى كثير من أبناء غينيا أن هذه المحاكمات مهمة لأنها تحافظ على السلم المجتمعي وتشفي صدور أولئك الذين فقدوا ذويهم ومن تم اغتصابهن في الملعب آنذاك، حيث سقط العديد من القتلى والجرحى.

المجال المالي والاقتصادي:

قام المجلس العسكري بتوقيع اتفاقيات مثمرة مع الجانب الصيني، كما تمت مراجعة الحقوق الخاصة باستخراج واستغلال الثروات خاصة الثروات التعدينية ومنها الحديد.

ومن أجل محاربة الفساد المالي والإداري في الدولة فقد قام المجلس العسكري بتنقيح سجلات الموظفين لمحو المسجلين من المتوفين ممن يتم صرف مرتبات لهم من ميزانية الدولة.

- مجال التعليم والصحة:

قامت الحكومة الحالية بترميم العديد من الجامعات، كما تم بناء وترميم العديد من المدارس، باعتبار التعليم حجر الزاوية في عملية إعادة تأسيس الدولة، بالاضافة إلى ترميم العديد من المستشفيات.

- مجال البنى التحتية:

لقد انخرط المجلس العسكري الحاكم في عملية اصلاحية شاملة في مجال البنى التحتية، حيث يقوم حاليا بتعبيد العديد من الطرق في كافة محافظات الدولة.

- التحديات التي تواجه السلطة الحاكمة في غينيا:

تواجه غينيا تحدي رئيس يتمثل في الاحتجاجات التي تنظمها المعارضة احيانا للتعبير عن رفضها لبعض قرارات المجلس العسكري مما أوجد أزمتي ثقة يمثلا خطرا قد يهدد الاستقرار الداخلي في المجتمع الغيني

الأزمة الأولى: تواجه غينيا أزمة ثقة متنامية بين المجلس العسكري والقوى المدنية والسياسية بسبب بعض التناقضات التي حدثت من قبل المجلس.

هناك حزبان كبيران يتصدران قائمة الأحزاب السياسية في غينيا، هما: حزب الرئيس المعزول/ ألفا كوندي، وحزب المعارض السياسي/ سيلو داليين ديالو. القاسم المشترك حاليا بينهم هو عدم الثقة في المجلس العسكري الحاكم فيما يتعلق بوعوده بتقديم السلطة لرئيس مدني منتخب نهاية عام ٢٠٢٤م (فترة انتهاء المرحلة الانتقالية). بدأ هذا الخلاف السياسي الحاد بين هذين الحزبين الكبيرين والمجلس العسكري الحاكم عندما طُلب من الأخير تحديد مدة المرحلة الانتقالية، ففي حين يرى المجلس العسكري أنه يريد إعادة تأسيس الدولة الغينية على أسس سليمة، تمنع تكرار أخطاء الماضي، يرى الحزبان السياسيان الكبيران أن المجلس العسكري يماطل في تحديد مدة الفترة الانتقالية ويريد البقاء ومن ثم الاستمرار في الحكم.

مما أدى لخروج الاحتجاجات والمظاهرات ضد المجلس بالرغم من اصدار المجلس بيان بمنع التظاهر والاحتجاجات سواء مؤيدة أو معارضة وبناءا عليه تم توقيف وسجن العديد من نشطاء المجتمع المدني المنظمين لتلك الاحتجاجات وتفاقم الأمر وتدخل رجال الدين الإسلامي والمسيحي من أجل تهدئة الاوضاع وبالفعل تم إطلاق سراح السجناء.

الأزمة الثانية: أزمة ثقة بين رؤساء بعض الأحزاب السياسية الكبرى والنظام القضائي الحالي، عندما تولى المجلس العسكري الحكم أعلن العقيد/ دومبيا رئيس المرحلة الانتقالية والقائد العام للقوات المسلحة أنه لن تكون هناك محاكمات أو سجن لافراد النظام السابق ولكن فوجيء الجميع بالإعلان عن تشكيل **«محكمة قمع الجرائم المالية»**، تلك المحكمة التي لاحقت وسجنت العديد من رموز حكومة ألفا كوندي الرئيس المعزول وغيرهم من المسئولين في عهد الرؤساء السابقين في القضايا المتعلقة بالفساد المالي لكل من تولى منصب في الدولة وثبتت عليه الإدانة. لذلك أعلنت بعض الاحزاب السياسية في الدولة انها لا تثق في نزاهة واستقلالية المنظومة القضائية في غينيا.

النقطة الاخيرة المتعلقة بسؤالكم حول ماذا يريد الشباب مستقبلا في غينيا .. هل يطمحون في دولة عسكرية أم مدنية؟

بصراحة يمكن القول أن الآراء منقسمة في غينيا بين اتجاهين رئيسيين فهناك نقاش يدور حاليا داخل المجتمع الغيني بين فئتين اساسيتين:

- **فئة المتعلمين والمثقفين**: اللذين يرون أنه لا يجوز لرئيس المجلس العسكري الحاكم أن يستمر في الحكم حتى وإن استطاع أن يوفر الأمن والاستقرار وأحدث بعض الانجازات الاقتصادية لأنه لم يتول السلطة عبر الانتخاب، كما أن وثيقة المرحلة الانتقالية لا تسمح لرئيس المجلس الانتقالي وأعضاء حكومته بالترشح في الانتخابات القادمة. ترفض هذه الفئة الحكم العسكري وتميل إلى الديمقراطية بقيمها: التداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الانسان، والقضاء العادل، والحياة الكريمة في وطن آمن. ويمثل الشباب النسبة الغالبة لهذه الشريحة ويرون أنهم مضطرين لتقبل الحكم العسكري وذلك خلال المرحلة الانتقالية فقط.

- **فئة المواطن العادي**: الذي يرى أنه إذا استطاع المجلس العسكري أن يوفر له مزيداً من الأمن والاستقرار والحياة الكريمة فلا مانع في استمراره في السلطة. هذه الفئة من الغينين الذين لا يهتمون كثيرا بالسياسية ولا يرون أي مشكلة في استمرار النظام العسكري الحاكم، ومن الملاحظ أن هذه الشريحة المؤيدة تزداد نسبتها يوما بعد يوم كلما شاهدوا تقدم في جوانب تتعلق بالتعليم أو البنية التحتية خاصة الطرق والمشروعات الاستثمارية.

-ثانيا: السلطة الانتقالية في جمهورية النيجر:

تُثار عدة تساؤلات حول الانقلاب الأخير الذي حدث في النيجر الذي أعتبره كثير من المحللين والمفكرين أنه كان بمثابة الضربة القاسمة لفرنسا في منطقة نفوذها التقليدية بغرب أفريقيا. لذلك كان لابد من طرح مجموعة من الاسئلة على المتحدثين من دولة النيجر نستطيع من خلالها فهم ما حدث:

- لماذا دعم غالبية سكان النيجر قادة الانقلاب العسكري الجديد ؟
- ما هي أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الادارة الجديدة الفترة المقبلة؟
- هل تمثل العقوبات الاقتصادية عثرة جديدة للتنمية في النيجر؟
- واخيرا ما هي أهم التحديات الأمنية والسياسية التي يواجهها النيجر حاليا وسبل التصدى لها ؟

- الأستاذ/ سنوسي موسى حامد

أكاديمي وباحث في الشئون الأفريقية - النيجر

الانقلابات في النيجر ليست امرا جديدا فهذا يمثل الانقلاب الخامس ولكل انقلاب اسبابه فأول انقلاب قاده الجنرال/ كونجي الذي استمر حكمه لمدة ١٣ عاما وكان نظام الحزب الواحد هو المسيطر على المشهد السياسي آنذاك . بعد انتهاء فترة الحرب الباردة تم فرض ما يسمى بـ «التحول الديموقراطي» وعقد الرئيس علي شعيب في عام ١٩٩٠ أول مؤتمر يطالب بالتعدد الحزبي والمشاركة السياسية اسفر عن هذا المؤتمر نتائج هامة منها وضع دستور للبلاد يقر بالتعدد الحزبي وإجراء انتخابات ١٩٩٣ التي جاءت بمحمد عثمان كأول رئيس منتخب. لكن في عام ١٩٩٦ حدث إنقلاب بقيادة الجنرال/ باري ينصرا وتم الانقلاب عليه في ١٩٩٩ بحجة الاعتداء على النظام الديموقراطي وبعد ٩ أشهر تم تسليم السلطة للمدنيين واقيمت انتخابات عام ٢٠٠٠ التي جاءت بمحمد طنجا في الحكم واستمر حتى عام ٢٠١٠ ثم أُنقلب عليه في نفس العام بحجة أنه أراد تغيير الدستور وتم تسليم السلطة مرة أخرى للمدنيين بعد عام تقريبا واقيمت انتخابات ٢٠١١ التي جاءت بالحزب الحاكم الذي ترأس الدولة منذ ذلك الحين حتى الانقلاب الأخير على الرئيس المنتخب محمد بازووم في ٢٦ يوليو الماضي. وبالتالي ما حدث يمكن أن يسمى بأنه انقلاب داخل الحزب الحاكم وليس على الرئيس بازووم الذي سبقه محمد يوسف لمدة فترتين متتاليتين.

بالنظر إلى الانقلاب الحالي في النيجر نجد أنه لم يكن هناك تأييدا شعبيا للانقلابيين في بداية الأمر لأن قادة كل انقلاب يقولون أنهم سيأتون بشيء جديد ولكن في الحقيقة لم يأت أي منهم بجديد فيما يتعلق بالتنمية وتحسين حياة المواطنيين في البلاد، كما أن المظاهرات في بادىء الأمر كانت انفعالية وليست للتأييد ولكن عندما أعلنت فرنسا اعتراضها على الانقلاب ولأن الشعب يعتبر فرنسا محتل وعدو وإذا أعترض عدوك على فكرة ما فالطبيعي أن تدرك أن هذه الفكرة جيدة وفي صالحك وما زاد من حجم الدعم والمساندة لقادة الانقلاب ما أعلنه المتحدث باسم المجلس العسكري أن فرنسا أخترقت الحدود الجوية رغبة في مهاجمة النيجر عندها خرج الشعب كله حتى اللذين كانوا غير مؤيدين للانقلاب ليس دعما للانقلابيين ولكن ضد محاولات فرنسا التدخل العسكري معتبرين ذلك احتلالا جديدا.

وبالتالي كان من أهم الاسباب المحفزة لتزايد التأييد الشعبي والوقوف في صف المجلس العسكري الجديد هو إصرار فرنسا الإفراج عن الرئيس بازووم وعليه أعتبر الشعب أن هذا الرئيس موال لفرنسا فأعلنوا رفضهم له وانقلب الأمر إلى أن أعضاء في الحزب الحاكم ذاته أعلنوا تأييدهم لقرارات المجلس العسكري بطرد القوات الفرنسية والدبلوماسيين الفرنسيين لأن الشعب يرى أن ما حدث في ١٩٦٠ ليس استقلالا حقيقيا بل مزعوم.

لقد أصبح التناقض الفرنسي في التعامل معنا واضحا جدا فهم يضايقون ابنائنا ونساءنا لمجرد ارتداء الحجاب أو اللبس الفضفاض في حين ينكرون علينا حقنا في تحرير بلادنا من استغلالهم لها ونهب ثرواتنا. مازال في اذهاننا الحقبة الاستعمارية وما فعلته بنا كشعوب افريقية على مدار مئات السنين. يمكن القول أن قبل عام ١٩٦٠ كان فترة احتلال وكان مبررا لفرنسا ما تقوم به من استغلال لثرواتنا ولكن ما بعد ١٩٦٠ كان لابد أن تكون فترة شراكة وندية في التعامل مبنية على المصالح المتبادلة ولكن هذا لم يحدث.

وعليه فإن التأييد الشعبي للمجلس العسكري الجديد في النيجر لم يكن رغبة في الحكم العسكري أو تقبلا للانقلابات ولكن التأييد للمجلس كان بسبب اتخاذه قرار بإخراج فرنسا من البلاد سياسيا واقتصاديا وأمنيا. ولعل هناك أسباب عدة خلف هذه الرغبة الجامحة لدى أهل النيجر في رحيل فرنسا من البلاد يمكن توضيح أهمها في السطور التالية.

- مبررات الرغبة المتزايدة من قبل الشعب في النيجر إخراج فرنسا من البلاد:

- **على المستوى السياسي:** قبل رحيل فرنسا كانت كل القرارات لا تتخذ إلا بعد موافقتها بما في ذلك قرار أي رئيس بالترشح للانتخابات الرئاسية. لا يستطيع المرشح الإعلان عن ترشحه إلا بموافقة فرنسية وبعد الحصول على ضمانات باستمرار مصالحها في حال فوزه بالرئاسة.

- **على المستوى الأمني:** منذ أن جاءت القوات الفرنسية في ٢٠١٢ وعملية سيرفال وبرخان وتجمع G5 من أجل محاربة الارهاب لم تقتل فرنسا إرهابي واحد من عناصر الجماعات المتطرفة بل الجيش النيجري الوطني هو من قام بمحاربة وقتل الارهابيين، بما في ذلك مقتل القائد الارهابي (المختار الأعور) في منطقة كويدر في الجبال من قام بقتله في حقيقة الأمر هو الجيش التشادي.

كما أن القوات الفرنسية لا تعترض الارهابيين أو تلاحقهم عندما يهاجمون أفراد الجيش النيجريين. على سبيل المثال، في شهر ديسمبر عام ٢٠١٩ ومع صلاة المغرب كان الجنود في استراحة وتم الهجوم عليهم وقتلهم من قبل الجماعات المتطرفة كان ذلك على مسافة قصيرة جدا بالقرب من القاعدة الفرنسية في منطقة تريفال على الحدود الغربية ولم تتدخل القوات الفرنسية وتحمي جنودنا أو تلاحقهم. هذا دليل على أمرين لا ثالث لهما الأول: أن فرنسا متواطئة ومتورطة مع هذه الجماعات والثاني: أن فرنسا جاءت للمنطقة من أجل حماية مصالحها وأهداف أخرى غير محاربة الارهاب. **والشاهد أن فرنسا لم تقدم أي جديد في محاربة الارهاب على ما يزيد عن عشر سنوات وبالتالي من الواضح لنا أن فرنسا تتخذ ظاهرة الارهاب ذريعة لاستمرار تواجدها في النيجر، فعندما جاءت فرنسا إلى غرب افريقيا عام ٢٠١٢ لم يكن الارهاب موجود في النيجر ولكن تمت زراعته بعد مجئ القوات الفرنسية لمنطقة الساحل الافريقي.**

وهناك مؤشرات تدل على تورط فرنسا مع بعض الجماعات الارهابية في صراعها مع الصين من أجل الحصول على تراخيص التنقيب عن الثروات التعدينية والنفطية في النيجر. فمثلا جماعة بوكو حرام كانت متواجدة في نيجيريا الدولة المجاورة للنيجر وبالرغم من أن هناك عوامل عدة جعلت نشاطها الارهابي ينتقل الى النيجر ولكن من أهم هذه العوامل رغبة فرنسا في تعطيل بعض المشاريع التي اعلنت عنها الدولة آنذاك في عهد الرئيس محمد طنجا عندما أراد التنقيب عن البترول في الصحراء الشرقية وأن يرافق ذلك إنشاء بنية تحتية منها الطريق الذي يربط منطقة الشرق بالغرب مرورا بالوسط. كانت فرنسا من خلال شركة «ريفا» تريد الاستئثار بذلك الأمر بمفردها ولكن الرئيس طنجا رفض ذلك في عام ٢٠٠٦ وجاء بالصين وعقد معها عقود شراكة في عدة مشاريع من بينها تنفيذ هذا المشروع الخاص بالبنية التحتية واستخراج النفط في الصحراء الشرقية أعقب ذلك مباشرة ظهور جماعة بوكو حرام في المنطقة وتحديدا فيما بين نجمي وديفا عاصمة الولاية الشرقية وأصبحت المنطقة بؤرة إرهابية خطيرة جدا خاصة منطقة كولا التي فر إليها المهاجرون الذين خرجوا من نيجيريا وهاجروا الى هذه المناطق في النيجر بحكم صلات القرابة والتداخل القبلي واستغلت عناصر بوكو حرام هذا العدد الهائل من السكان اللذين استوطنوا هذه المناطق واصبحوا يختفون بينهم ويقومون بالعمليات الارهابية والخطف مما أدى لتوقف المشروع حتى الآن.

وعليه أدرك النيجريون أن الهدف الاساسي من زرع الارهابيين في النيجر كان تعطيل المشروعات التي تريد الحكومة القيام بها خاصة إذا كان المنفذ لها شركات غير فرنسية، وأن فرنسا أتخذت من

الارهاب ذريعة للتواجد من خلال ما يسمى بمحاربة الجماعات المتطرفة.

- على المستوى الاقتصادي:

تمثل عملة الفرنك سيفا خطرا على غرب افريقيا ليس فقط النيجر لأن ليس لها قيمة حقيقية في البلاد بل قيمتها موجودة عند البنك المركزي الفرنسي فعندما نريد تحويل اموال لبلادنا تمر اولا على باريس قبل أن تذهب الى النيجر وبالتالي نحن لا نريد عملة توحد غرب افريقيا معتمدة على فرنسا ولكن نريد عملة نقدية وطنية منبثقة أو مصدرة عن الايكواس أو الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا.

كما أن سيطرت فرنسا على ثروات البلاد خاصة اليورانيوم والذهب بدون وجود عوائد حقيقية على الشعب يعد استمرارا للاحتلال. ويمكن تبرير الموقف الفرنسي المعادي للمجلس العسكري الآن بسبب تضرر مصالحها الاقتصادية الهامة في النيجر خاصة مناجم انتاج اليورانيوم والذهب، لدى فرنسا مناجم كثيرة لانتاج الذهب في النيجر بالاضافة الى ان الأخيرة من أهم المنتجين لليورانيوم عالميا بعد كازخستان وتعد ثاني أكبر مورد لليورانيوم لفرنسا من خلال شركة «ريفا» التي لديها ثلاث مواقع لانتاجه في النيجر.

- التحديات الاقتصادية التي تواجه المجلس العسكرى الحاكم الفترة المقبلة

نعلم أن هناك تحديات جمة تواجه المجلس العسكري الحالي فيما يخص التنمية الاقتصادية أهمها:

١ - عقوبات الايكواس على النيجر:

النيجر دولة حبيسة وتعتمد بالاساس على ميناء يتبع دولة بنين المجاورة وبعد عقوبات الايكواس وإغلاق الحدود تأثرت حركة التجارة في البلاد وأصبح هناك مشاكل في توفير الدواء والمواد الغذائية ولكن يجب الانتباه إلى أن المتضرر من العقوبات الاخيرة ليس فقط مواطنو النيجر لأن بعد تواجد جماعة بوكو حرام في طرق التجارة التي تمر عليها الرحلات التجارية بين الدول يضطر القادمون من تشاد إلى المرور أولا بالنيجر قبل الدخول إلى بنين وكذلك اثناء العودة بينما كانت في السابق تمر مباشرة إلى نيجيريا والكاميرون ولكن أصبح طريقها يمر بالنيجر ثم بنين. كذلك تضرر التجار في نيجيريا لان النيجر تصدر اللحوم اليها وبغلق الحدود اصبح الضرر للجميع

نيجيريا والنيجر وهنا نوضح ان ما تم توقفه فقط هو الاوراق الرسمية والتوقيعات عليها وعلى الجوازات بينما ظل تحرك الشعوب بين الدول دون توقف لان الفاصل بين الحدود يكاد يكون معدوما فالبيوت في المناطق الحدودية بين النيجر ونيجيريا مجاورة لبعضها البعض.

لذلك يحاول المجلس العسكري الآن استخدام الوساطات لرفع تلك العقوبات من خلال تكوين قاعدة من رؤساء الدولة والوزراء السابقين وسلاطين القبائل منهم محمد عثمان وسلطان زندر لخلق ظهير شعبي يتحدثون فيه عن الحصار غير الانساني الذي يتعرض له شعب النيجر بسبب العقوبات وتوقف الدواء والغذاء والكهرباء. وقد تدفع هذه العقوبات الدولة النيجرية في حال استمرارها للبحث عن شركاء جدد كما فعلت مالي وبوركينا فاسو فالجميع الآن يفتح ذراعيه لتقبل شراكات أخرى يكون فيها فائدة أكبر (يقصد بذلك روسيا والصين).

٢- التحدي الأمني:

يمثل هذا التحدي أكبر التحديات التي تواجهها النيجر الآن كما ذكرنا من حيث انتشار الحركات الارهابية التي تم زرعها في مجتمعاتنا ولكن نحن لا نريد مزيد من القوات الأجنبية في بلادنا حتى وإن كانت من روسيا ولكن نريد تدريب شبابنا تدريبا جيدا وتوفير المعدات والاسلحة لهم ليكونوا قادرين على مواجهة الارهاب بأنفسهم فإذا كانت اعداد الجماعات الإرهابية بالآلاف فنحن أعدادنا بالملايين ماذا لو تم تجنيد نصف مليون من أصل ٢٥ مليون عدد سكان النيجر حاليا لانهم أعلم بالطرق والتكوينات الاجتماعية.

وهنا نشير إلى نقطة هامة أن الجماعات الارهابية سواء جماعة انصار المجاهدين أو بوكو حرام أو نصرة المسلمين أو القاعدة في المغرب الاسلامي التي تقوم بعمليات ارهابية في النيجر لا يوجد بها قيادي بارز واحد يحمل الجنسية النيجرية فقط يوجد ضمن صفوفها مقاتلين من النيجر على خلاف دول الجوار التي يوجد منها قياديون مثل مختار الأعور الجزائري واياد غالي من مالي وحسن يوسف من نيجريا وبوريتا الصحراوي من المغرب. لذلك لابد من معالجة جذور المشكلة فمن أين حصل هؤلاء المقاتلون على هذه الافكار؟

فعلى الدولة أن تتبع مواطنيها اللذين يذهبون إلى دول خارجية لتلقي المنح أو التعليم ما هي توجهاتهم وهل تم تجنيدهم من قبل دولة أخرى ويتضح أهمية ذلك عندما ننظر الى قيادات الجماعات الارهابية أين تلقوا تعليمهم. والبيئة التي تواجدوا بها قبل تبني هذه الافكار الهدامة.

على سبيل المثال، إياد غالي قائد جماعة انصار الدين في مالي كان قنصل مالي السابق في السعودية هذه الجماعة التي دمرت أكبر مكتبات للمخطوطات في غرب افريقيا في تمبكتو بمالي.

من الضروري ايضا الانتباه إلى أن الحل الأمني والاقتتال لن يكون السبيل الأمثل لمواجهة الارهاب بل ينبغي توفير فرص عمل وتدريب للشباب وتعليم مُنتج حتى يتمكنوا من إيجاد مصدر رزق يوفر احتياجاتهم المادية التي تستغلها تلك الجماعات. لقد استخدمنا الحل الأمني على مدار عشر سنوات ولكن لم يأت بجديد بل ازدادت الجماعات الارهابية قوة وعددا لذلك علينا تقديم حلول اقتصادية واجتماعية وتعليمية.

وفيما يتعلق بالتهديد بتدخل الايكواس عسكريا في النيجر الشعب النيجري على يقين تام أن دول الايكواس وشعوبها لا ترغب في التدخل العسكري في بلادنا ولكن هناك ضغط فرنسي وخطاب الرئيس الفرنسي ماكرون أكبر دليل على ذلك من خلال تصريحه بتأييد قرارات الايكواس تجاه الأزمة في النيجر بما في ذلك التدخل العسكري.

في النهاية يمكن القول أن قبل عام ١٩٦٠ كان فترة احتلال وكان مبررا لفرنسا ما تقوم به من استغلال لثرواتنا ولكن ما بعد ١٩٦٠ كان لابد أن تكون فترة شراكة وندية في التعامل مبنية على المصالح المتبادلة ولكن هذا لم يحدث. لقد أصبح التناقض الفرنسي في التعامل معنا واضحا جدا فهم يضايقون ابنائنا ونساءنا لمجرد ارتداء الحجاب أو اللبس الفضفاض في حين ينكرون علينا حقنا في تحرير بلادنا من استغلالهم لها ونهب ثرواتنا. مازال في اذهاننا الحقبة الاستعمارية وما فعلته بنا كشعوب افريقية على مدار مئات السنين. وما يثار الآن من اننا نستبدل الثقافة الفرنسية بالثقافة والاحتلال الروسي هذا استخفاف بنا وكأنهم يقولون اننا نشعر بالنقص فإذا كان الافريقي مغيب في الماضي لكنه الآن مدرك لكل ما يحدث من حوله وفي بلاده وعرف ما له وما عليه. من الآن فصاعدا عندما نبني شراكات مع أي دولة فرنسا أو روسيا أو غيرهما يجب أن تقوم على الندية والمصالح المتبادلة فإذا كانت فرنسا تخرج الآن وأرادت أن تبني شراكة معنا في المستقبل فنحن لا نرفض ولكن بشروطنا شراكة ستكون لها قواعد وضوابط وقانون يحكمها.

- الاستاذ/ محمد أبو بكر

رئيس جالية النيجر في مصر

في البداية أريد ان اوضح أن كل ما يقال عن من ذهبوا للاستاد والساحات من أجل تسجيل اسمائهم للتطوع للدفاع عن النيجر كانوا مدفوعين أو مأجورين فهذا كذب وافتراء لأن زملائنا وأهلنا هم من ذهبوا لتسجيل اسماءهم نحن نريد تحرير بلادنا من المتطرفين والدخلاء ولا نرغب بالتواجد الفرنسي عديم الفائدة في النيجر.

- التعليم والعملية التعليمية:

الامر الآخر الهام هو ما يتعلق بالتعليم والعملية التعليمية في النيجر، نحن نريد تغيير الايديولوجية وأسلوب التفكير لدى المواطنين والنشئ في دولنا مالي والنيجر وبوركينا فاسو من خلال تعديل المناهج الدراسية وإعادة هيكلة منظومة التعليم في دولنا. ولعل مصر مثال لنا على ذلك فقد انتبهنا لهذا الأمر عندما جئنا للعيش بها ففي البداية واجهنا مشكلة عندما ذهب اطفالنا إلى المدارس خاصة في المرحلة الابتدائية والاعدادية فقد وجدنا كل المناهج تتحدث عن مصر والرموز الوطنية في مادة الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا والتاريخ) كان ذلك مزعجا لنا في البداية ولكن وجدنا أن ذلك هو الامر الصحيح لانه يعمل على خلق الهوية الوطنية والانتماء في الاطفال وهذا لا يتوافر في الدول الافريقية الفرانكفونية فالمناهج الدراسية ليست وطنية.

لابد من توطين الهوية الوطنية في نفوس الاطفال أثناء المراحل التعليمية المختلفة بدلا من توطين الهوية الفرنسية حيث يتم وضع ابطال ورموز فرنسية في المناهج الدراسية الحالية لابنائنا بينما الملوك والمحاربون القدامى من أبناء وطننا في كتب التاريخ بدولنا مالي والنيجر وبوركينا فاسو يعتبرون خونة ومجرمون في المناهج الدراسية وهذا ما يطمس الهوية والانتماء الوطني لدى شعوبنا منذ الصغر.

وقد أيد هذا الرأي الاستاذ/ سنوسي ايضا والذي أشار إلي أن الأمر وصل إلى وجود عبارات في النشيد الوطني النيجري تمجد فرنسا وكأنها المخلص الذي أخرج الشعب النيجري من الظلمات إلى النور فالمتعلم في المدارس الحكومية في بلادنا يتخرج فيها ولديه انتماء لفرنسا أكثر من انتمائه لوطنه.

لذلك كل من يريد الذهاب خارج الدولة للتعليم أو المنح يفضل فرنسا إلا من تبينت له الحقيقة من المثقفين ممن لديهم تاريخ فرنسا وما فعلته وتفعله استطاعوا نشر هذه الافكار لدى اوساط مختلفة وبدأ كثيرون الآن يدركون حقيقة التصرفات الفرنسية وانها مختلفة عن ما هو مذكور في المناهج التعليمية. **ففرنسا تخلق لنا جيلا ولائه لها وليس لوطننا نحن نريد ان نتعلم في مناهجنا من نحن وما هي افريقيا وتاريخها لزرع حب الوطن في النفوس.**

يوجد الآن في النيجر فرق بين فئتين من الشعب من عاش أثناء الاستعمار ومن ولد بعده بسنوات فالأولى كانت ومازالت ولائها لفرنسا بينما الشباب من الاجيال الجديدة أصبح لديهم استقلالية في التفكير ويعلم أن لبلده خيرات على فرنسا وليس العكس واصبح لديه تساؤلات لم تكن موجودة من قبل فالشباب يعلم الآن حقوقه ولن يصمتوا ضد أي سلطة.

وفيما يتعلق بالتعاون مع روسيا اتفق تماما مع ما قاله السيد/ سنوسي نحن لا نستبدل ثقافة بأخرى من الآن لن نرجع للخلف وإذا حدث شراكة بين النيجر وروسيا لن نجلس بعد ٦٠ عاما قادمة ونشتكي من روسيا كما يحدث الان مع فرنسا. فاذا وافق الرؤساء السابقون عند الاستقلال على شروط فرنسا المجحفة في اتفاقات الشراكة التي تم توقيعها آنذاك لا أعتقد عندما نجلس ليس فقط مع روسيا بل مع الصين ايضا أنهم سيفرضون علينا شيئا سيكون هناك قواعد حتى مع فرنسا عندما تعود بشراكة متوازنة. على سبيل المثال، بالرغم من أن النيجر خامس دولة في انتاج لليورانيوم فإن **القرى والمدن الرئيسية التي يوجد بها المناجم الأكبر لليورانيوم لا يتوفر فيها الكهرباء بالرغم من وجود الشركات الفرنسية بها.**

لقد أصبح إبراهيم تراوري رمز ليس فقط للشباب الافريقي بل رمز للرئيس الافريقي الذي نحتاجه ونطالب به عندما نتحاور مع أي دولة بما في ذلك روسيا فنحن نرفض روسيا كمستعمر ولكن نقبلها كشريك.

عندما يتم سؤالي هل هذه الآراء هي نفسها بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب النيجري سواء من ابناء الجالية في مصر أو في النيجر حول هذه القضايا والرؤية حول طبيعة التعامل مع الاطراف الخارجية أستطيع أن اقول انني على المستوى الشخصي وكل من اتعامل واتواصل معهم في النيجر ومالي لهم نفس الرؤى والتوجه وهذا رأي الجالية النيجرية هنا في مصر واصدقائي في النيجر هناك ما عدا من كان له تعامل ومصالح وارتباط مع فرنسا وهذا صعب تغيير وجهة نظره.

ثالثا: السلطة الانتقالية في جمهورية مالي:

فيما يتعلق بالوضع في مالي كان هناك تساؤلات اساسية مثلت محور النقاش حول الاوضاع في مالي أهمها ما حقيقة الاتهامات والتقارير الإعلامية التي تبثها وسائل الاعلام الغربية خصوصا الفرنسية بأن المجلس العسكري الحاكم في مالي فشل في إدارة البلاد وتحديدا في الملف الأمني ومحاربة الارهاب وان تحالفه مع روسيا لم يسفر سوى عن مزيد من الفقر للشعب المالي وانه لا يستطيع احكام السيطرة على البلاد؟

وما هي التحديات التي تواجه المجلس العسكري الحاكم؟ والبدائل أمام السلطة الحاكمة من أجل تنفيذ أجندتها التنموية؟

جاءت الاجابات واضحة في هذا التقرير ومن أكثر من متحدث من جمهورية مالي يمثلون مناطق جغرافية مختلفة شملت العاصمة باماكو والمناطق الحدودية في المثلث الواقع بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر وايضا ممثلين عن جماعات إثنية مالية متنوعة بما في ذلك الطوارق انفسهم.

الاستاذ/ عبده نيانج Abdoul Niang

الصحفي والناشط السياسي - باماكو جمهورية مالي

إن تواجد القوات الفرنسية في مالي لما يزيد عن عشر سنوات بهدف محاربة الارهاب لم يفد الشعب المالي أو دول الجوار فيما يتعلق بتحقيق الأمن والأمان. فقد أكتشف الشعب المالي في نهاية الأمر أن الوجود الفرنسي أصبح لا قيمة له ويمكننا أن نلاحظ ذلك منذ اللحظات الأولى للتدخل الفرنسي في بلادنا.

وهنا يشير إلى أن الأزمة في مالي مرتبطة في الاساس بالأزمة الليبية عندما استطاعت القوى الغربية اسقاط نظام الزعيم الليبي السابق معمر القذافي كان الكثير من الطوارق الماليين متواجدين في الجيش الليبي وعند عودتهم إلى مالي بعد انهيار الدولة في ليبيا وعدت فرنسا هؤلاء المسلحين من الطوارق بمساعدتهم من أجل الحصول على استقلال إقليم أزواد في شمال مالي وهذه حقائق يعلمها الشعب المالي حتى أن السفير الفرنسي في مالي آنذاك كان له موقف مشهود فيما يتعلق بهذا الأمر. فقد جاء هؤلاء الانفصاليون الطوارق من ليبيا إلى مالي في ٢٠١٢ مرورا بالنيجر بمساعدة فرنسا وعندما واجهتهم السلطات المالية آنذاك على الحدود أكدوا وقتها أنهم لم يأتوا بنية الحرب ولكن بعد مرور أسبوع بدأ الانفصاليون يهاجمون الدولة في مالي متخذين شعار «جماعة تحرير أزواد» وقد تزامن ذلك مع هجمات «جماعة انصار الدين» بحجة تطبيق الشريعة الاسلامية وبعد عدة اشهر من الإستيلاء على شمال مالي قرروا أن يتقدموا إلى الامام للاستيلاء على الدولة بالكامل ومن أجل منع الاسلاميين المتطرفين من الاستيلاء على السلطة في عام ٢٠١٢ قررت فرنسا التدخل. ولكن بعد تدخلها في مالي قامت بالضغط على الحكومة المالية من أجل الذهاب للتفاوض مع تلك الحركات الانفصالية المتمردة (من ضمنها حركة تحرير الازواد) في الجزائر ونتج عن ذلك اتفاق الجزائر الموقع في ٢٠١٥.

بالتالي عدم قدرة القوات الفرنسية على توفير الأمن في مالي بالإضافة إلى التحالف الفرنسي مع الحركات الانفصالية والمسلحين العائدين من ليبيا أثار غضب الشعب مما دفع السلطات الجديدة للمجلس العسكري إلى الرغبة في طرد فرنسا خارج مالي.

وحول حقيقة ما توجهه السلطات والمؤسسات في الدول الغربية وتحديدا فرنسا من اتهامات للمجلس العسكري الحاكم في مالي بانه فشل في إدارة البلاد خاصة في الملف الأمني ومحاربة الارهاب أريد أن أوضح هنا أن الجيش المالي حاليا هو من يحل محل قوات الأمم المتحدة مينوسما

MINUSMA في القواعد العسكرية التي تنسحب منها بعد طلب السلطات المالية لها بمغادرة البلاد، وبالطبع سبب ذلك مزيدا من المواجهات بين قوات الجيش والمتطرفين.

اليوم القدرات العسكرية والقتالية للجيش المالي أصبحت مدعومة بقوة من قبل روسيا بعد أن قررت سلطات المجلس العسكري في مالي طلب المساعدة منها لدعم قدرات الجيش الوطني العسكرية من اجل التصدي بقوة لهؤلاء المتطرفين واستعادة السيطرة على كامل اراضي الدولة. وهنا ينبغي الاشارة إلى أنه خلال التواجد الفرنسي في مالي قامت فرنسا بكل ما في وسعها لمنع الحكومة المالية من شراء الأسلحة اللازمة للقضاء على الإرهاب وقد ندد الرئيس المالي السابق أبو بكر ابراهيم كيتا بهذا التصرف الفرنسي غير المبرر.

فقد أصبح الإرهابيون الان غير قادرين على الدخول في مواجهات مباشرة مع القوات المسلحة المالية كما كان الوضع من قبل، لذلك يقومون بالعمليات التفجيرية والتعرض للمواطنيين العزل بهدف دفع الشعب للقيام بالاعتراض على النظام الحاكم. وبالتالي يحاول الجيش في مالي وحلفاؤه (المقصود هنا روسيا) وضع خططا للقضاء نهائيا على هذه الجماعات المتطرفة.

الباحثة/ مدينة بارو

باحثة ماجستير علوم سياسية – كلية الدراسات الافريقية العليا جامعة القاهرة (مالي)

يرى الغالبية العظمى من أهل مالي أن السلطة المدنية التي جاءت عبر صناديق الانتخابات لم تقدم جديدا يذكر فيما يتعلق بتطور الحياة السياسية أو الأمن. وأن الانقلاب العسكري على الرئيس المالي الذي ظل في الحكم ٨ سنوات كان بسبب عدم حدوث أي تنمية أو تقدم اقتصادي وبدأت المشكلة آنذاك في شمال البلاد ثم انتقلت للوسط بينما حاولت القوى الخارجية وتحديدا المستعمر القديم لمالي من خلال عملاءه إثارة المشاكل بين القبائل في الوسط لذلك في ٢٠٢٠ خرج الشعب ضد الرئيس المنتخب للتظاهر ورفض آنذاك التخلي عن السلطة فتم الانقلاب عليه وبالتالي المهم لنا الآن أن يكون الرئيس أو الحاكم قادر على إدارة شئون الدولة وتحقيق النمو والتنمية والاستقرار المطلوب.

لقد حدث تغييرا كبيرا مع قدوم السلطة العسكرية الجديدة للحكم في مالي برئاسة العقيد/ عاصمي جويتا. **وفقًا للدراسة التي تقوم بها مؤسسة فريدريش ايبرت، لاستطلاع الرأي سنويا يتضح عند مقارنة نتائج الاستطلاع للعام الحالي ٢٠٢٣ بنتائج الاستطلاع في عهد الرئيس الراحل إبراهيم أبوبكر كيتا في ٢٠١٩ نجد أن هناك فرقا كبيرا في نسبة الرضا العام في أوساط الشعب المالي فقد أكدت الدراسة الاخيرة أن ٨٢٪ من الشعب المالي يعتقدون أن الوضع العام للبلاد قد تطور بينما كانت النسبة ٤٢٪ في عام في عام ٢٠١٩.**

بالتالي يتضح أن الغالبية العظمى من الشعب في مالي أصبح لا يعنيه أن يحكمه نظام مدني أو عسكري بل يهمه تحقيق التنمية الإستقرار وتوفير فرص العمل فالعسكري الذي يحكمني هو جزء من أبناء الوطن وليس غريبا عني. فالمشاريع التي قامت بها السلطة الانتقالية خلال العامين الماضيين فقط لم تستطع تنفيذها السلطة المدنية المنتخبة على مدار ٨ سنوات، بالرغم من وجود العقوبات المفروضة على مالي من قبل المجتمع الدولي وتجمع الايكواس ومنع المساعدات الدولية.

وهنا لا يمكن أن ننسى الدور الذي لعبته التكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديدة فقد كانت من اسباب التأييد الشعبي للانقلابات العسكرية التي حدثت، حيث ساهمت في السنوات الماضية في خلق إعلام جديد مغاير للاعلام الرسمي التقليدي الذي كان لا ينطق إلا بلسان حال الدولة فقط مما ساعد على انتشار المعلومات عن الفساد والاستغلال والآن تُستغل هذه التكنولوجيا لنشر ما يحدث من

انجازات للسلطة العسكرية الحاكمة.

وفيما يتعلق بمستقبل التنمية في مالي في ظل العقوبات:

يبدو أن السلطة الحاكمة الجديدة في مالي لم تقف عاجزة أمام العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها بل بدأت في البحث عن بدائل وشراكات جديدة تحقق لها خطوات من التقدم على المستوى الاقتصادي والتنموي.

فقد تبنت مالي شراكة استراتيجية مع روسيا لتأمين إمدادها بالمنتجات الأساسية للاقتصاد الوطني، تمثلت في توفير الجانب الروسي لـ ٦٠ ألف طن من المحروقات، و٢٥ ألف طن من القمح و٣٥ ألف طن من الأسمدة، وذلك بعد الزيارة الرسمية التي قام بها وفد مالي برئاسة وزير الاقتصاد والمالية الوزير/ ألوسيني سانو إلى موسكو في نوفمبر ٢٠٢٢. ومن جهة أخرى فتحت باب التعاون التجاري مع دول جديدة من بينها إيران، وبرازيل، ومصر.

كما كانت الشراكة مع الجانب الصيني من أهم الشراكات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الحاكمة الجديدة في مالي الفترة الماضية فقد عملت على بناء مشاريع قومية مثل مشروع سد (جوينا) لانتاج الطاقة الكهربائية بتمويل من بنك الصادرات الصيني Eximbank في ديسمبر ٢٠٢٢. كما وقع الجانبين الصيني والمالي بروتوكول تعاون لانشاء مصنعين للغزل في نوفمبر ٢٠٢٢.

ليس هذا فحسب فبالرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضت على مالي فقد تم إعادة العمل في عدد من المشروعات التي توقفت منذ سنوات منها مصنع لانتاج الملابس الوطنية التقليدية ، ومصنع للأدوية. كما تم تدشين مصنع للأسمنت سيكون عند الانتهاء منه أكبر مصنع في افريقيا الفرانكفونية، بالإضافة لذلك أعادت السلطة الحالية تشغيل السكك الحديدية التي تربط بين أقصى محافظة في الغرب والعاصمة باماكو بعد توقف استمر لسنوات.

وبالتالي يبدو أن مالي بالرغم من أنها دولة حبيسة وتتعرض لعقوبات شديدة إلا انها وجدت في تحالفها مع شركاء دوليين جدد منفذ لتخطي تلك العقوبات وفي ذات الوقت فرصة لتوفير فرص عمل مما يهدأ الرأي العام الداخلي تجاه السلطة الحاكمة الجديدة، خاصة ان الحلفاء الجدد في مجال التنمية والاستثمار خاصة الصين لا يعنيها طبيعة النظام الحاكم عسكري أو مدني كما تتميز سياسة الصين في عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول مما يجعلها أكثر جاذبية للتعاون والشراكة **(القراءة التحليل الكامل للباحثة يرجى الاطلاع عليه على الموقع الاليكتروني للمركز)**.

- التحديات التي تواجه السلطات الانتقالية وسبل مواجهتها:

تواجه السلطة الانتقالية والشعب في مالي حاليا عدد من التحديات ولكن ابرزها:

١- التحديات الأمنية:

كان ما يقرب من ثلثي مساحة الدولة قبل مجيء المجلس العسكري الحالي خارج السيطرة ولكن الآن يوجد تقدم كبير في استعادة اجزاء هامة من المدن والقرى من أيدي المتطرفين. على سبيل المثال، استطاعت الدولة السيطرة على قاعدة البيرة العسكرية الاستراتيجية بعد مغادرة قوات حفظ السلام الأممية (MINUSMA) وهي قاعدة مهمة في تومبكتو غابت عنها الدولة منذ عام ٢٠١٥.

أجرى معهد استوكهولم الدولي لأبحاث الأمن دراسة أوضحت أن مالي أصبحت تحتل المركز الثالث في افريقيا جنوب الصحراء بعد نيجيريا وانجولا في التسليح وذلك بسبب تعاونها مع روسيا التي تعد المورد الرئيسي للسلاح لنا مما زاد من قدرات الدولة الدفاعية. كما استوردت مالي الفترة الماضية السلاح من الصين وجنوب افريقيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول لذلك استطاعت الدولة استرجاع بعض المدن من أيدي المتطرفين التي فقدت السيطرة عليها منذ ٢٠١٣، وقبل يومين تم القبض على أحد القيادات البارزة لإحدى الجماعات الارهابية مما جعل تلك الجماعة ترد بالهجوم الارهابي الاخير الذي استهدف قارب المدنيين وقوات الجيش ردا على هذه العملية العسكرية الكبيرة للجيش المالي.

٢- التحديات الاجتماعية:

حاول المجلس العسكري أن يتغلب على الخلافات بين الجماعات الإثنية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع في مالي من خلال ما اطلقه في عام ٢٠٢٢ تحت مسمى «اسبوع المصالحة الوطنية» بهدف تعزيز التعايش السلمي. فقد عمدت سياسة الاستعمار على خلق التشاحن بين تلك الجماعات بالرغم من حالة التسامح التي كانت تسود من قبل وذلك باستخدام وسائل الاعلام المختلفة.

بما أنني دارسة للاعلام كنت أشاهد كيف كان يتم بث الفتن من خلال النشرات الاخبارية والتقارير الإعلامية. على سبيل المثال، كان المذيع يقول في الأخبار عقب كل عملية ارهابية في التعليق على الحدث «وقال شاهد عيان أن المهاجمين كانوا من قبيلة كذا ...» في حين أن التفجير تم في أراضي

قبيلة أخرى مما ولد الكره بين الجماعات الاثنية والقبائل لانه يصور الأمر بأن الشخص الذي نفذ الهجوم كان متعمدا استهداف تلك القبيلة بينما الحقيقة أنه ارهابي لم يعد له أي انتماء.

نحن نرى كباحثين سياسيين أن الإعلان عن الانتماء القبلي لمنفذي الهجمات الارهابية يثير التشاحن والاحتقان بين القبائل المختلفة في المجتمع المالي في حين أن المتطرف قد تخلى عن كل انتماءاته الوطنية والقبلية والدينية.

لذلك عينت السلطة الانتقالية وزيرا للمصالحة الوطنية ومازال مستمرا في عمله حتى اليوم للسعي من أجل الاندماج الوطني بين الجماعات الاثنية المختلفة في مالي. وقرر الرئيس عاصمي جويتا تحديد يوم ١٤ يناير من كل عام يوما وطنيا للشعب ورمز للصمود أمام العقوبات الاقتصادية التي فرضها تجمع الايكواس على مالي.

حول دور رجال الدين فيما يحدث في مالي أود أن اشير هنا الى أن **رجال الدين في مالي قد ساعدوا النظام العسكري الحاكم بالفعل من خلال تشجيع المواطنيين للخروج للاستفتاء الاخير على الدستور منهم الشيخ حيدرا في نيورو فهو رمز ديني مهم في البلاد فقد دعا بعض السياسيين والناشطين للمقاطعة ولكنه تدخل ودعا المواطنين للذهاب للتصويت واستجابوا بالفعل ووصلت نسبة الموافقه عليه إلى ٩٧٪.**

كما كان لهم دورا بارزا ايضا في أحداث عام ٢٠٢٠ فقد قام رجال الدين بدور أهم فالامام محمود ديكو هو من دعا الناس للخروج ضد الرئيس ابراهيم أبو بكر كيتا حتى أجبروه على الاستقاله، يذكر أن الامام ديكو كان أحد قادة «حركة ٥ يونيو ... تجمع القوى الوطنية في مالي «M٥ RFP» التي كانت منبر المعارضة وقد خرج الناس آنذاك لأجله حيث يدين ٩٥٪ من الشعب المالي بالديانة الاسلامية. بينما اذا كان السياسيون من دعوا للخروج والتظاهر لن يستجيب أحد لهم لأن الشعب شعر بالخذلان من الحكومات الديموقراطية المدنية فقد كانت خيبة أمل لهم لان بعد انقلاب ٢٠١٢ وضغط المجتمع الدولي على العسكريين نقلوا السلطة للمدنيين ورغم تدخل القوات الاجنبية برخان والأمم المتحدة لمحاربة التمرد والارهاب كانت المحصلة صفرا فقد زاد تقدم الارهابيين وكانت العمليات الارهابية والهجمات تستهدف المدنيين بشكل يومي تقريبا.

نحن مازلنا نحتاج إلى تحالف رجال الدين ورجال السلطة وشيوخ القبائل (السلطة التقليدية) في هذه المرحلة المهمة في تاريخ مالي لاستكمال مراحل إعادة بناء الدولة.

المهندس/ أحمد أغا

رئيس اتحاد طلبة مالي الأسبق في مصر - مالي

لابد من إعادة النظر في طبيعة المنح التي تقدم لأبناء مالي للدراسة في الخارج، إن أكثر المنح التي تقدم للطلبة من جانب أوروبا خصوصا فرنسا غير مفيدة لانها تكون لكسب الثقافة الفرنسية والغربية وغالبا ما تكون المنح للدراسة في كلية الإدارة العليا بينما نحن نريد مهندسين وأطباء وفنيين ونريد تعلم التكنولوجيا فنحن نريد بناء الوعي لاننا لدينا شعوب غير واعية بالقدر الكافي، وإذا ما اردنا التغيير لن نجد الشعب الذي لديه الوعي والتعليم القادر على إحداث هذا التغيير المطلوب. فمثلا عندما تقول لشخص أن يذهب لينتخب هو لا يعلم لماذا ينتخب هذا المرشح أو ذاك فقط لأن قيل له أذهب وانتخب فلان لأنه ابن قبيلتك أو جماعتك الإثنية.

كما أن المناهج التعليمية في دولنا تخلق اجيال ولائها لفرنسا وقد لاحظنا ان الهوية الوطنية والانتماء لمالي يزداد للطلبة اللذين يدرسون في مصر. فاذا تخرج اثنين واحد في فرنسا أو اوروبا بوجه عام لا يعطيك تعليم مُنتج ولا يوجد لديه هوية وطنية واضحة وظاهرة بينما من درس في مصر نجد لديه وطنية وحب لبلده أكثر ممن تعلم في فرنسا.

فيما يتعلق بالملف الأمني نجد هناك تحسنا كبيرا في الاوضاع الأمنية في مالي حاليا فالفرق واضح بين الوضع في العاصمة وضواحيها قبل تولي السلطة العسكرية الحاكمة والوضع الآن، فقد كان هناك انتشارا كثيرا لقطاع الطرق والمسلحين ليس فقط الارهابيين حتى في العاصمة باماكو نفسها لم يكن بها أمن وهذا ما شاهدته بنفسي قبل ٢٠٢١ ولكن **الوضع تغير الآن تماما منذ مجيء العقيد/ عاصمي جويتا للحكم فقد أصبحت العاصمة بها قدر كبير من الأمان واصبحنا قادرين على التنقل بين المحافظات بأمان بينما كان ذلك غير ممكن في السابق.**

ولكن أود لفت الانتباه إلى نقطة هامة جدا ألا وهي أهمية التفرقة بين جماعة الطوارق والإنفصاليين من أبناء الطوارق بما أنني من أبناء الطوارق أريد الاشارة إلى أن الطوارق اللذين دخلوا إلى بوركينا فاسو لا يعبرون عن كل الطوارق فينبغي علينا التفرقة بين المتطرف المنتمي للطوارق وباقي أفراد الطوارق حتى لا تحدث فتنة في المجتمع فهناك من الطوارق من يرفضون الانفصال ولديهم حب وولاء لوطنهم مالي، كما أؤكد أن الحكومة الحالية في مالي أصبحت تفرق بين فئتين هم المتمردون والإرهابيون فهم يتفاوضون مع الأولى ولكن يحاربون الثانية.

رابعا: السلطة الانتقالية في بوركينا فاسو:

لقد أصبحت بوركينا فاسو تتحمل عبء تقديم نموذج للقائد الذي يريده الشباب الأفريقي فيما يسعون إليه من تحرير بلادهم وذلك بسبب الرئيس الحالي للسلطة الانتقالية النقيب/ إبراهيم تراوري وكأنه يعبر عن احتياجاتهم ولكن أمام هذا االطموح العالي والاندفاع لروح الشباب لابد من وجود الحكمة السياسية سواء في إدارة البلاد أو في التعامل مع الاطراف الاقليمية والدولية. لذلك حاولنا في هذه الندوة أن نناقش محورين على جانب كبير من الأهمية

- الاول: المحور المتعلق بالتنمية والاستثمار وما هي أبرز التحديات؟

- الثاني: كيف يرى رجال الدين القائد الجديد وما هي مطالبهم؟ لانه يقع على عاتقهم دور كبير في عودة الوسطية ومواجهة التطرف والارهاب في دولة تحاول استغلال مواردها واستعادة السيطرة عليها بعد عقود من الاحتلال الاقتصادي لها.

الاستاذ/ كونفي ابو بكر

- رجل أعمال بوركينابي ونائب رئيس شركة SAFE AFRICAN MINING BUSINESS بوركينا فاسو

لقد حدثت انقلابات عديدة في بوركينا فاسو ولكن هذا الانقلاب جاء لوصل ما كان مقطوعا منذ عام ١٩٨٧ ليعيد الاتصال بما كان يسير عليه الرئيس الراحل توماس سانكارا إذ يقول الكابتن ابراهيم تراوري نفسه أنه يعمل بفكر ورؤية سانكارا ونحن نرى فيه استرجاع لروح هذا الزعيم.

فيما يتعلق بالاوضاع الاقتصادية والاستثمار في بوركينا فاسو ينبغي أن اشير هنا الى انه كانت توجد تعقيدات كثيرة سواء بخصوص الاستثمار أو فرص العمل المتاحة في عهد الرئيس السابق أثناء فترة الحكم المدني مما اضطر الشركات الاجنبية الى الهروب باستثماراتها خارج البلاد، فإذا حاولت شركة غير تابعة لجهة حكومية خارجية المجئ إلى بوركينا لانشاء مصنع أو إقامة مشروع كانت تجد كثيرا من التعقيدات لانها غير تابعة لفرنسا خاصة فيما يتعلق بقيمة الضرائب التي كانت تفرض عليها في حين أن الشركات الفرنسية العاملة في بوركينا فاسو كانت تدفع ضرائبها في فرنسا وليس في بلدنا هذا ما كان يحدث في زمن الرئيس السابق/ ليس كومباوري الذي حكم البلاد ٢٧ عاما ولم يقدم شيء في مجال التنمية والبنية التحتية.

فنحن لم نحقق أي تقدم في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية في ظل علاقتنا مع فرنسا على مدار العقود السابقة وأنا أقول «لقد كان الاستثمار صعب في بوركينا فاسو لأنك إما ان تقبل بالإهانة أو تخرج خارج البلاد» وعندما حاولت الدولة في عهد الرئيس المنتخب كريستيان كابوري تغيير عملة الفرنك سيفا المربوطة بفرنسا وصرح بذلك علانية أزدادت حدة ووتيرة الهجمات الإرهابية في البلاد وبالتالي كان سلاح الإرهاب هو العقاب لبوركينا فاسو كلما قررت اتخاذ قرارات تحقق استقلالها المالي والاقتصادي عن فرنسا حتى وصل الأمر بالرئيس كابوري إلى رغبته في تقديم استقالته ليس بسبب ذلك فحسب بل أنه فوجئ بأن جاء اليه جماعة الطوارق الانفصاليون في عام ٢٠١٥ عندما وصل للحكم معلنون رغبتهم في تجديد الاتفاق معه كما كان مع سلفه الرئيس السابق لبوركينا (يقصد هنا تجديد العهد والولاء) ثم طالبوه بالحصول على أسلحتهم المتواجدة في مخازن بوركينا فاسو. وهذا يفسر ما يقوله الرئيس الحالي للسلطة الانتقالية إبراهيم تراوري «نحن من صنعنا الإرهاب بأنفسنا في بوركينا فاسو» ويقول ايضا «أن الإرهابيين المتواجدون في مالي بوركينا السبب في ذلك لأن النظام السابق كان يستقبلهم في بلادنا للاستراحة وإعداد أنفسهم ثم يذهبون للحرب في مالي

أو الهجوم عليهم» وبالتالي فقد وفرت الانظمة الحاكمة السابقة في بوركينا المأوى والدعم للارهابيين والمتمردين من دولة مالي.

لقد كان الرؤساء السابقون يهتمون فقط بواجادوجوا العاصمة والمدن الرئيسية الكبرى بينما المدن الواقعة على الساحل الشمالي لبوركينا على الحدود مع مالي والنيجر التي تأتي منها النسبة الأكبر من الثروة الحيوانية للبلاد فلا يوجد طريق ممهد يمكن استقلاله عند الرغبة في الذهاب إلى تلك المناطق ليس فقط غياب الطرق الممهدة بل ايضا لا يتوافر بها صرف صحي ولا مدارس للتعليم ولا كهرباء ولا وحدات صحية ومستشفيات. وبالتالي كان المواطنون الذين يقطنون تلك المناطق يشعرون بأنهم مهملون ومهمشون ومع القليل من غسل الأدمغة وبعض الأموال يتحول الفرد إلى ارهابي وعليه فإن انضمام عنصر جديدة للجماعات المتطرفة في بوركينا فاسو يكون نتيجة اقناعه من قبل تلك الجماعات أنه غير بوركينابي ولا يتمتع بصلاحيات الدولة وانه ليس مواطن كامل الحقوق. على سبيل المثال، لا يوجد مدارس في جيبو ودوري واربيندا وهي منطقة كبيرة يقطنها تقريبا ٥ مليون نسمة في المنطقة الحدودية مع مالي وعندما تريد الحكومة ارسال بعثات من الموظفين الحكوميين إلى هناك يرفضون الذهاب بسبب غياب الخدمات.

ومع وجود العوامل السابقة مجتمعة أدت الى انتقال التطرف والارهاب إلى بوركينا فاسو خصوصا عندما أراد اصحاب المصلحة من خارج الدولة إشعال فتيل الارهاب واستخدامه كسلاح لوقف عمليات التنمية غير المواتية لمصالهحم الاقتصادية والمالية من خلال استخدام حلفائهم من متطرفي ومتمردي مالي المتواجدين في بوركينا لتغيير أفكار أبناء المناطق المهمشة وطمس الهوية الوطنية والانتماء لديهم واقناعهم بالانضمام لهم وتنفيذ هجمات ارهابية في بوركينا. لذلك يقف النظام العسكري الحالي في بوركينا ضد أي تدخل في النيجر المجاورة لأننا كنا أصحاب تجربة مريرة مع التطرف بسبب عدم تصدينا للارهاب منذ البداية وسمحنا لهذه الجماعات بالانتشار في مالي من خلال بوركينا والآن فقد «ردت الينا بضاعتنا» وعاد ذلك علينا بالسلب ولا نريد أن يتكرر نفس الأمر حاليا لأن زعزعة الاستقرار في مالي أو النيجر سوف ينعكس على بوركينا فاسو.

لقد أوضحنا في السطور السابقة كيف كان الوضع فيما يتعلق بالاستثمار والوضع الاقتصادي ومدى ارتباطه بالارهاب وانتشاره في البلاد قبل مجيء السلطة الانتقالية الحالية للحكم ولعل بها مبررات كافية تبرز لماذا يحظى المجلس العسكري الحاكم في بوركينا بدعم الشريحة الاكبر من المجتمع خاصة الشباب في مختلف بقاع بوركينا والمناطق الحدودية اللذين وجدوا في التغييرات التي اتخذتها السلطة الانتقالية بقيادة ابراهيم تراوري أمل جديد لهم.

-التغييرات الايجابية في مجال الاستثمار والتنمية في بوركينا فاسو:

لقد حرر المجلس الانتقالي الحالي بوركينا فاسو من سيطرة فرنسا على سوق العمل ولم تعد هناك قيود فقط تُدفع الضرائب وهذا أمر طبيعي ينبغي علينا كمستثمرين القيام به، كما وفر فرص عمل، وأصبح من حق أي مستثمر صغير أو كبير أن ينشئ شركة، وتم تخفيض الضرائب لجذب المستثمرين من خارج البلاد لذلك بدأت الشركات التي خرجت باستثماراتها في السابق العودة مرة أخرى لبوركينا من أجل استئناف عملها.

يوجد في بوركينا فرص عديدة للاستثمار فقد كانت البلاد تعتمد بنسبة ٩٠٪ على الأرز والدُخن واللوبيا بالاضافة إلى توافر الذهب بكميات كبيرة واليورانيوم، ولكن عندما كانت تسيطر فرنسا على اقتصادنا كانت الدولة تستفيد بنسبة ١٠٪ من عائدات الذهب والنسبة الأكبر ٩٠٪ تذهب إلى فرنسا.

لقد تغير الوضع الآن فيما يخص العمل في مناجم الذهب. على سبيل المثال، صرح الرئيس ابراهيم تراوري أنه أغلق المناجم ولكن في الحقيقة مازالت تعمل ولكن لصالح شركات أخرى وفق شروط واتفاقيات للتنقيب والاستخراج عادلة يستفيد منها المستثمر والدولة معا. **فقد أصدرت وزارة المناجم في بوركينا عقودا جديدة يتم التعاقد بناء عليها مع الشركات التي ترغب في التنقيب والبحث والانتاج عن الذهب. غالبا ما تتواجد المناجم في القرى وهناك زعيم لكل جماعة إثنية أو قبيلة في تلك القرى أو المنطقة لذلك أقرت القوانين الجديدة أن تستفيد القرية والجماعة التي تقطن بها وشيخ القبيلة (السلطة التقليدية) من هذا العقد المبرم لعمليات الاستكشاف والانتاج، فقد فُرض على كل شركة ترغب في العمل في مجال المناجم والثروات التعدينية في بوركينا فاسو أن تقوم بتمهيد الطريق وبناء مدرسة ووحدة صحية (مستوصف طبي أو مستشفى).**

- التحديات أمام خطة التنمية والاستثمار في بوركينا فاسو:

تظل هناك تحديات تقف أمام السلطات العسكرية الحاكمة الآن في بوركينا رغم كل ما تقوم به من انجازات ومحاولات لمعالجة أخطاء الماضي لعل ابرزها الآتي:

١ -الاحتكار وغياب عنصر المنافسة:

هناك تعقيدات كثيرة يواجهها صغار المستثمرين في بوركينا حاليا بسبب كبار رجال الأعمال البوركابيين اللذين يعترضون على السياسات الاصلاحية لابراهيم تراوري ... ولكن لماذا؟

كان كل تاجر ورجل أعمال ممن يتحكمون في الاقتصاد قبل وجود السلطة العسكرية الحالية يحتكرون السلع لأنفسهم بما في ذلك الاستيراد فهم لا يريدون منافسين لهم وكان يتم ذلك فيما مضى من خلال إبرام عقود مع الحكومة من أجل عدم إدخال أي منتجات مماثلة لمنتجاتهم التي يقومون باستيرادها مما سبب حالة من الشلل في السوق المحلي وامتد الأمر ليشمل الأمن الغذائي. على سبيل المثال، كان شخص واحد فقط في بوركينا هو من يجلب منتج الأرز ويتحكم فيه .

ومع الاصلاحات المتعلقة بالاحتكار والمنافسة التي اقرها إبراهيم تراوري يحاول كثير من هؤلاء التجار ورجال الأعمال بشتى الطرق التخلص منه وما تم الإعلان عنه من محاولة اغتيال له منذ أيام قليلة كان حقيقة بالتحالف مع فرنسا لأن هناك بعض الجنرالات الأعلى منه في الرتب العسكرية يعترضون عليه ايضا وعلى سياساته ويريدون أغتنام الفرصة لاسقاطه أو القضاء عليه.

٢-عقوبات الإيكواس المفروضة على بوركينا فاسو:

تمثل عقوبات الايكواس ضغطا على صغار التجار والمستثمرين، فقد أُغلقت الحدود مع ساحل العاج وغانا فكيف نتاجر ونحن دولة جبيسة تعتمد على موانئ غانا وتوجو وساحل العاج ولذلك احيانا يقومون ليس فقط بحذر بضاعتنا ولكن ايضا اسلحتنا كما حدث منذ عدة أشهر في ميناء غينيا كوناكري وتم حجب الاسلحة التي نستوردها لمحاربة الإرهاب والمتطرفين. وبالتالي يعد إغلاق الحدود عقبة أمام التجار اللذين يسافرون إلى غانا للقدوم ببضاعتهم ومن ثم العبور الى بوركينا ويتم منعهم بحجة غلق الحدود تنفيذا لعقوبات الايكواس ولكن يتم التغلب على ذلك من خلال دفع الرشاوى لضباط الحدود لادخال البضاعة مما يسبب تعقيد في حركة التجارة بين الدول وتحمل تكلفة إضافية مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار التي يتحملها المواطن في النهاية.

٣- التحدي الأمني:

يظل التحدي الأمني وتوفير الأمن والاستقرار من أهم التحديات التي تواجه السلطة الحاكمة الآن في بوركينا ويؤثر ذلك على أطراف عدة في الدولة منها التجار والمستثمرين فكل رجل أعمال يرغب في استمرار حركة التجارة بدون وجود عوائق. على سبيل المثال أنا اعمل في مجال المنتجات الزراعية وغالبا المناطق الزراعية الأكثر انتاجية ينتشر بها الارهابيون فكيف للمزارعين ان يزرعوا ويحصدوا المحاصيل والمنتجات في ظل العمليات الارهابية والتضييق الذي يمارسه هؤلاء المتطرفون في المناطق الزراعية.

٤- نظام التعليم الحالي:

لابد أن تغير الدولة نظام التعليم الحالي وسوف نشرح لماذا؟

يقال أن بوركينا فاسو لغتها الرسمية هي الفرنسية ولكن في الحقيقة من يجيد الفرنسية هم فقط ٣ مليون شخص وفي النيجر ١٥٪ فقط يقرأ ويكتب بالفرنسية. ونحن هنا نؤكد اننا لا نطالب بتغيير اللغة الفرنسية كلغة للتعليم والمناهج الدراسية حاليا حتى لا ندخل في مشكلة أخرى وهي المفاضلة بين اللغات المحلية فإذا اخترنا لغة جماعة اثنية أو قبيلة معينة وتركنا الاخرى ستثار العديد من التساؤلات وقد يكون دافع للتناحر والتشاحن بين القبائل بل نريد تغيير المناهج الدراسية لتتوافق مع احتياجات سوق العمل والسلم المجتمعي والدولة.

- الدور الروسي المنتظر في بوركينا فاسو:

فيما يتعلق بالدور الروسي وماذا يرغب الشباب وصغار المستثمرون في بوركينا من الجانب الروسي . **نعول في بوركينا فاسو أمام كل تلك التحديات كثيرا على الدولة الروسية في توفير التدريبات التي تحتاج اليها الدولة سواء فيما يتعلق بالتحدي الأمني أو التحديات في مجال التنمية والاستثمار. فنحن نريد من روسيا المساعدة في تأمين البلاد حتى يمكن جلب مزيد من المستثمرين إلى بوركينا وذلك من خلال توفير التدريب والأسلحة فقط ولا نرغب في نشر قوات روسية في بوركينا «نحن نفضل الاعتماد على أنفسنا وسوف نحرر دولتنا بأيدينا»**.

بالإضافة إلى حاجتنا للتدريبات في مجال الزراعة وتخزين المياه لان بوركينا تهطل بها الامطار لمدة ستة أشهر في السنة ولكن ليس لدينا أماكن وبحيرات لتخزين المياه للاستفادة منها في بقية الأشهر .

نريد من روسيا أن تساعدنا ايضا في توفير محطات لانتاج الكهرباء حتى نكون معتمدين على انفسنا ولا يتدخل طرف خارجي في شئوننا الداخلية كما حدث في أزمة النيجر وقطع الكهرباء عنها من قبل نيجيريا. لذلك نرغب من الجانب الروسي البدء في العمل لانشاء محطات للطاقة النووية لانتاج الكهرباء كما طالب به الرئيس تراوري وان يكون مشروع المستقبل.

الدكتور/ محمد نور الدين كوندا

الإمام الأكبر بمدينة بويتنجا وعضو اتحاد الأئمة ورئيس جمعية التعاون الانسانية

وعضو رابطة خريجي الأزهر الشريف - بوركينا فاسو

نحن كرجال دين في بوركينا فاسو نؤيد النقيب/ ابراهيم تراوري وندعوا الله له بالتوفيق وأن يحقق له نواياه الحسنة وان يعينه فقد اتخذ من افكار سانكارا ويريد تحقيقها وتطبيقها لذلك نتمنى ان يمكنه الله عز وجل من ذلك لرسم مستقبل افضل للوطن وعلى رجال الدين أن يعينوه على ذلك.

عليهم ايضا تقديم النصيحة الصادقه له حتى لا يؤثر عليه مدح الناس له ويخطئ طريقه الذي بدأه. على العلماء أن ينصحوه أن لا يعود للخلف ولا يستمع لمن يسبوه أو يطعنوه وراء ظهره لأن هناك بعض ممن حوله لا يؤيدونه عليه أن يعلم بذلك ليس كلهم يشجعونه فمنهم الخائن وكثير منهم يريدون التخلص منه فقبل يومين حاول ضابط متقاعد ومعه اثنين من الضباط في الخدمة اسقاطه ولكن الحمد لله فشلت المحاولة.

هناك قيادات في الجيش ممن لديهم رتب عسكرية أعلى منه وأكبر منه في العمر خائنون ليس لديهم ولاء للوطن ويريدون التخلص منه. لذلك عليه أن يركز على الأعمال وليس الكلام لان مستقبل الأمة في يده والشعب يسانده فإذا التزم بذلك سوف يستطيع أن يحكم جيدا ولكن اذا خالف ذلك سيكون الأمر أسوأ مما كان في الماضي، كرجل دين أقول له المؤمن لا يلدغ من جحر واحد مرتين فعليك أن تتعلم من دروس الماضي حتى لا تقع فيما وقع فيه الرؤساء السابقون ويصبح حكمك أكثر منهم قمعا.

ما أطلبه من السلطة الانتقالية الحالية أن يعينونا فيما نقوم به حيث نستقبل النازحين من المناطق التي تضررت من أعمال العنف التي يقوم بها الارهابيون تاركين ديارهم وانتقلوا الى المناطق الأكثر أمنا ونحن نستقبلهم هنا ونقدم لهم المساعدات العينية التي تعينهم على الحياة والنصح والارشاد الديني الصحيح. لذلك لابد أن نتكاتف معا سياسيون ورجال أعمال ورجال دين حتى نساعد السلطة الانتقالية الجديدة وتحديدا الرئيس/ ابراهيم تراوري ونبتعد عن العدو فرنسا ونتحالف مع روسيا ونتعاون معها فما المشكلة في أن نغير تحالفاتنا بما فيه مصلحة البلاد والشعب.

الاستاذ/ يونس نازاريث Jonas Nazareth

صحفي وكاتب – انجولا

انطلاقا مما تم الاستماع إليه في كلمات المتحدثين السابقة أريد أن اقدم وجهة نظر فيها تفسير لما حدث على مر السنوات السابقة منذ الاستقلال وحتى الان هناك بعض النقاط التي ينبغي أخذها في الاعتبار توضح الاسباب الحقيقية لما نشاهده اليوم من انفجار للأوضاع في غرب افريقيا:

١- لقد تم تقسيم افريقيا بين القوى العظمى أثناء الاحتلال ما بين فرنسا وانجلترا والبرتغال وعليه اصبحت مقسمه ثقافيا الى ليزوفون وانجلوفون وفرانكوفون.

٢- هناك العديد من الشعوب الافريقية التي حصلت على الأسلحة لمحاربة المستعمر مثل زيمبابوي والكونغو ولكن الغالبية العظمى من الدول الفرانكوفونية التي كانت تخضع للاحتلال الفرنسي لم حصلت على الاستقلال عبر التوصل لاتفاقات بين تلك الدول وفرنسا فقد كان رؤساء هذه الدول من اللذين تولوا السلطة عقب الاستقلال في دول غرب افريقيا نوابا في البرلمان الفرنسي أثناء الاحتلال لذلك لم يحاربوا فرنسا وقررت الأخيرة في نهاية المطاف وبعد المفاوضات أستقلال الدول ولكن بعد إبرام اتفاقات في شتى المجالات قبل فيها رؤساء الدول الافريقية آنذاك بكل شروط فرنسا تقريبا وبما يضمن استمرار التبعية للمستعمر القديم، ما عدا غينيا كوناكري التي رفض رئيسها سيكوتوري الحصول على الاستقلال عن طريق تلك الاتفاقيات لذلك أعتبرته فرنسا عدو شرس لها، وبما أنه تم التوقيع على تلك الاتفاقيات كان هناك لزاما على هذه الدول بدفع أموال لفرنسا لذلك قررت الأخيرة أن تكون عملة هذه الدول الفرنك سيفا المرتبطة بفرنسا.

٣- بعد الاستقلال توجهت كثير من هذه الدول التي كانت محتلة من قبل فرنسا إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على الدعم والمساندة . لكن بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي بدأت فرنسا في تغيير النمط والاساليب التي تتعامل بها مع مستعمراتها القديمة من خلال استخدام مدخل التحول الديموقراطي، وفقا للمفهوم الغربي، رغبة في استمرار استغلال ثرواتها من خلال شعارات جديدة مختلفة عن ما سبق ولكن بنفس العقلية والتفكير الاستعماري واستبدال العبودية بالديموقراطية.

٤- بدأت دول افريقيا الحصول على استقلالها منذ منتصف القرن الماضي تقريبا وبالتالي من الطبيعي أن نرى الأمور ليست على ما يرام لأن مدة الاستقلال لا تتعدى نصف قرن في بعض الدول ومعظمها حكمتها أنظمة مستبدة وسلطوية عقب الاستقلال وبالرغم من الانتقال إلى تطبيق الديموقراطية الغربية في السنوات الأخيرة في بعض منها ولكنها لم تكن ديموقراطية حقيقية. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن التحول إلى النظام الديموقراطي لابد أن يمر بمراحل معينة فقد حصلت الدول الافريقية على الاستقلال السياسي ولكنها لم تحصل على الاستقلال الاقتصادي والمالي والدول الفرانكفونية خصوصا ربما تجد صعوبة في الانفصال عن فرنسا وقد يستغرق الأمر فترة من الزمن.

٥- هنا في مصر نرى التنمية الحقيقية التي يقوم بها الرئيس السيسي الذي يدعمه شعبه، فبسبب اتحاد الشعب المصري خلف رئيسه لم تحدث الاحداث التي تقع الان في السودان، فالمصريون يتفرغون لإنشاء مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الضخمة في الوقت الذي تحارب فيه الشعوب الافريقية الاخرى وتتقاتل من أجل تطبيق الديموقراطية.

وبالتالي يتضح أن الديموقراطية المزعومة التي يريدون فرضها على الدول الافريقية وفقا للمفهوم الغربي ليست كما يتم الادعاء بأنها وسيلة لتحرير الشعوب بل هي حجة جديدة لاستمرار التدخل في شئون الدول الافريقية وإدارتها لمواردها.

- التواجد المصري في إقليم غرب افريقيا ما بين الواقع والمأمول:

د/ كريم حسين

دكتوراه العلاقات الدولية

سوف نتناول هنا تحليل السياسة على مستوى المجتمع الافريقي وليس على مستوى الدولة والحكومة، فمثلا مصر دولة عمرها يمتد لآلاف السنين وكذلك الحال للمجتمعات الافريقية والمقصود هنا ليس الدولة الافريقية في شكلها الحديث والمعاصر ولكن المقصود على مستوى التجار ورجال الدعوة والطرق الصوفية التي كان لها دور بارز ومهم قديما حيث كانت تقوم بدور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في حل مشكلات المجتمع وأفراده وبالتالي نظرتنا لتركيب المجتمع أمر هام جدا وهذا يعني أن المجتمعات الأفريقية هي مجتمعات قوية ولكن الدول الوطنية حديثة العهد والنشأة لذلك ظهرت فيها المشكلات والتحديات.

عند الحديث عن العلاقات المصرية بمنطقة غرب افريقيا نجد أنها تمتد على مدار مئات السنين الأمر الذي جعل العمامة في لغة الطوارق المحلية تسمى «مصر»، كما أن الصحراء الكبرى كانت تمثل طريق التجارة بين مصر وشعوب تلك المنطقة وطريق لعبور ملوك الممالك في غرب افريقيا إلى بيت الله الحرام للحج وبالتالي كانت تلك الصحراء أداة للتواصل بين الشعوب وبوابتها مصر ولم تكن أبدا حاجزا بما في ذلك فترة ما قبل الإسلام وهذا يدحض الادعاءات الفرنسية بأن افريقيا لم يكن بها حضارة أو ممالك مزدهرة في الماضي.

تعمد البرتغاليون والأسبان غلق تلك الطرق وتوجيه حركة التجارة تجاه السواحل في غرب افريقيا جهة المحيط وكان ذلك ضربة قوية للترابط الطبيعي الممتد ما بين شمال افريقيا وغربها وما بين العرب والأفارقة وأصبح ينظر للصحراء انها حاجز وليس منبر للتواصل.

لكن وبالرغم مما سبق يتضح عند تحليل الوضع في غرب افريقيا أن هذه المنطقة لديها تقدير كبير لمصر خاصة في جانب التعليم والتعليم الديني بالمعنى الشامل والمتمثل في مؤسسة الأزهر الشريف. وهنا نشير إلى أنه لايمكن لأى قوى أن تتمكن من التأثير سواء روسيا أو الصين أو غيرها في عملية التنمية البشرية وحث الشعوب على التغيير مثل الأزهر ومؤسساته التعليمية ودليل ذلك أن جزء من عملية مواجهة الاستعمار الفرنسي كان رفض أهالي النيجر في بداية الاستعمار إلتحاق أولادهم بالمدارس الفرنسية مما اضطر فرنسا إلى إنشاء مدارس باللغة العربية وإلى الآن ظل نظام

التعليم عربي وفرنسي بالرغم من تعمد تعطيل عمل المدارس العربية في العديد من دول غرب افريقيا (يحدث هذا ايضا في مالي) وبالتالي إذا كانت هناك منظومة عالمية جديدة تتشكل الآن في غرب افريقيا فنحن كمصريين لنا دور ومكانتنا الطبيعية وسط منطقة الصحراء الكبرى وغرب افريقيا من خلال التعليم.

وبالتالي يمكن أن يكون الدين عامل ربط وبوابة للشراكة والتعاون لانه يمثل لدى شعوب تلك المناطق محرك أساسي للحياة والتوجهات. المقصود بالدين هنا ليس دين المواعظ فلابد من خطاب ديني يدفع الناس للعمل والتنمية والبناء ومصر من خلال مؤسسة الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف قادرة على تقديم هذا النموذج للشعوب الافريقية.

هناك عامل ربط آخر ينبغي علينا إحياءه ألا وهو التكوينات التقليدية وأهمها الطرق الصوفية. تمثل الطرق الصوفية في افريقيا مؤسسة لها تركيبة مجتمعية ذات خصوصية فريدة فكل شيخ طريقة يوزع المناصب على افراد أسرته أو ذويه كل له مهمة يتكفل بها ونحن في مصر لدينا تاريخ كبير في الصوفية وطرقها وتوجد هيئة للطرق الصوفية.

تمثل الخبرة الزراعية لدى مصر جانب آخر مهم في تعاملاتنا مع منطقة غرب افريقيا فمصر لديها مزرعة في النيجر تديرها المنظومة الحكومية ولكن من الأفضل أن يديرها القطاع الخاص. إضافة الى ذلك تتوافر فرص مهمة لقطاع الصحة المصري للعمل في هذه البلدان بما لدينا من خبرات وأعداد كبيرة من الأطباء الشباب.

في النهاية أود أن أقول أننا نحتاج إلى إعادة رسم وانتاج لسياسة مصر تجاه غرب افريقيا في هذه الفترة المفصلية من حياة شعوب تلك المنطقة الاستراتيجية والحيوية. ولا يوجد ما يمنع من تشكيل مزيج للتعاون بين مصر والدول الكبرى مثل روسيا ودول منطقة الساحل الافريقي من أجل التنمية والاستثمار في إقليم غرب افريقيا.

في ختام الحلقة النقاشية التي استمرت على مدار أربع ساعات ونصف الساعة تم توجيه سؤال لكل الحاضرين من أبناء الدول الأربع حول ماذا يحتاج كل منهم من النظام العسكري الحاكم في دولته ومن مصر؟

- الاستاذ/ سنوسي حامد (أكاديمي وباحث في الشئون الأفريقية - النيجر)

- نريد من السلطة الانتقالية: أن يحققوا إرادة الشعوب من توفير اقتصاد جيد ومنشأت صحية وبنية تحتية وأمن لأن البلد بها ثروات فقط تحتاج لمن يستغلها ويوزع عوائدها على الشعب توزيعا منصفا وشراكات مبنية على المصالح المتبادلة.

- في جانب الأمن هناك شباب مستعد للتجنيد في الجيش ليدافع عن وطنه بدون أن اجلب قوات من الخارج لأن لدينا القدرات البشرية فقط نريد التدريب والسلاح.

- في جانب التعليم نريد تعليم منتج وليس تعليم لمحو أمية القراءة والكتابة وبخصوص اللغة يمكن أن تكون لغة الهوسا هي لغة التعليم لانها منتشرة في النيجر بين نسبة كبيرة من ابناء الشعب ولكن هذا الامر غير وارد في كثير من دول افريقيا نظرا لتعدد اللغات المحلية بها حتى لا يظن البعض أن هناك تفاضل بين الجماعات المحلية وبعضها البعض داخل المجتمع.

- من الناحية المجتمعية نريد تعريف للهوية وما هو المطلوب مني كمواطن لدولتي النيجر بمعنى تعريف للحقوق والواجبات تجاه الوطن والمواطن في النيجر.

- نريد من مصر: شراكة أمنية بما لديها من خبرات في مكافحة الارهاب وتصنيع الاسلحة والمعدات القتالية.

- عمل شراكات مع مصر في مجال البنية التحتية كما فعلت مع عدد من الدول الافريقية الأخرى

- شراكة في المنظومة التعليمية، فإيران لديها ٨ معاهد للمذهب الشيعي في النيجر وجامعة المصطفى في نيامي العاصمة وتغلغلت في المجتمع ولكن عند النظر إلى مصر لا نجد تواجدها بالحجم المطلوب للتعاون فلا يوجد للأزهر الشريف سوى معهدين فقط في النيجر بالكامل منهم معهد في زندر مقابل المعاهد الوهابية التي لا حصر لعددها لانها كثيرة جدا وجاءت بالفكر الخاص بها (المقصود هنا الفكر الوهابي السلفي المتشدد دينيا).

- كما أننا نريد تعاونا حقيقيا بين مصر والنيجر في مجال التبادل التجاري وتسهيل الاجراءات فالتأشيرة بين البلدين أصعب من التأشيرة بين كندا والنيجر وهذا ما حدث بالفعل لأحد الاصدقاء الذي كان يريد المجيء إلى مصر للتجارة ولكنه انتظر لمدة ثلاثة اشهر للحصول على التأشيره ولم يحصل عليها لذلك سافر إلى كندا للتجارة بدلا من مصر.

- الاستاذ/ محمد أبو بكر (رئيس جالية النيجر في مصر)

- نريد من السلطة الانتقالية: توفير الأمن فلابد من تأمين البلاد داخليا خاصة المناطق الحدودية.

- تطويرا حقيقيا نلمسه في مجال التعليم والصحة ومجال الزراعة واستغلال سليم لثروات البلاد

- علينا توخي الحذر في الثلاث دول مالي وبوركينا فاسو والنيجر حيث يتضح أن هناك مؤامرات ضدهم ففرنسا لن تستسلم بسهولة خاصة في النيجر.

- تحقيق العدالة الاجتماعية في البلد فالنيجر اليوم أكثر دولة فيها شباب على مستوى العالم كنسبة من عدد السكان وفقا لمعدلات العمر لذلك نتمنى استغلال هؤلاء الشباب وطاقاتهم وأخذهم للمصانع والمزارع واذا تم ذلك سنتقدم كثيرا.

- ردا حول ما أثير من عودة بعض الحركات المتمردة المسلحة أو الاعلان عن حركات جديدة تم تشكيلها لمواجهة المجلس العسكري إن صدق ذلك فنحن كشعب قادرين على التعامل مع ذلك كما سبق وتعاملنا مع المتمردين من بعض القبائل التي تقطن الصحراء وقد تم مواجهة الأمر من قبل الشعب بعقلانية فلم يعاقب القبيلة بكاملها ولكن العقاب كان للاشخاص اللذين ينتمون للتمرد والخارجين عن القانون وتم القضاء عليهم في نهاية الأمر والتفاوض مع من قبل منهم لغة الحوار. فالمشكلة الأكبر بالنسبة لنا الآن أن تتدخل فرنسا عن طريق الايكواس أو تتمكن من زراعة الخائنين داخل المجلس العسكري نفسه.

- مطالبنا من مصر:

- نريد من مصر دبلوماسية حقيقية: نعني بذلك أن تبادلنا الدولة المصرية نفس القدر من الاهتمام لتفعيل التعاون بين شعوبنا في مختلف الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية. نحن في النيجر دبلوماسيين ومسئوليين ورؤساء جاليات نرحب بالشراكات والتعاون مع أصحاب المشروعات والمستثمرين الكبار

والصغار القادمين من مصر ونيسر كافة الاجراءات والحصول على التأشيرة سواء من قبل الدبلوماسيين أو المسئولين النيجريين ويتم إنجاز تلك المهام في وقت قياسي مقارنة بالمدة الزمنية التي يستغرقها الجانب المصري في إتمام نفس الاجراءات للقادمين من النيجر بغرض الاستثمار لذلك ورغبة منا في مزيد من التعاون والشراكة مع مصر والمصريين نرغب في مزيد من الإهتمام بتسهيل الاجراءات من الجانب المصري للمستثمرين والتجار القادمين من النيجر. هناك صناعات ومنتجات كثيرة توجد في مصر النيجر في حاجة إليها مثل الثلاجات والكراسي والمفروشات ولكن عندما يحاول المستثمرون لدينا المجيء إلى هنا يحصلون على التأشيرة في مدد قد تصل إلى ثلاثة أو أربعة أشهر مما يفقد التاجر أو المستثمر الكثير من القيمة الشرائية للأموال الخاصة به وبالتالي يبحث عن سوق بديل للسوق المصري.

- الاستاذ/ إبراهيم كيتا (رئيس تحرير مجلة الطالب الصادرة عن اتحاد طلبة غينيا بمصر)

نريد من السلطة الحاكمة:

- تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في نهاية الفترة الانتقالية وتسليم السلطة للمدنيين.

- توفير فرص عمل واقتصاد جيد حتى يتوقف نزيف الدم وغرق الشباب بسبب الهجرة غير الشرعية المنتشرة في غينيا سعيا للذهاب إلى أوروبا عبر البحر الابيض المتوسط.

- زيادة التعاون والتقارب مع الدول العربية ومنها مصر لذلك نريد أن تكون الدبلوماسية في خدمة المصالح العليا للدولة فنحن نطالب دولتنا أن يتم إيفاد دبلوماسيين إلى سفاراتنا في الدول العربية خصوصا مصر يتحدثون اللغة العربية فإذا تم تعيين سفير أو قائم بالاعمال حصل على تعليمه في مصر ويعرف لغة البلد المضيف وكيفية التواصل مع المجتمع سيكون قادر على حماية مصالح الجالية الغينية وايضا يمكنه نقل الخبرات المصرية من هنا إلى غينيا والاستفادة منها.

- الشيخ/ سانفو اسماعيل Sanfo Isamila (رئيس اتحاد طلاب بوركينا فاسو في مصر)

- نريد من السلطة الانتقالية في بوركينا:

- نطلب من الرئيس/ ابراهيم تراوري ألا يلتفت للتحديات فنحن معه ولن نتركه ونسانده وندعمه.

- العمل على توطيد علاقاتنا بالدول العربية

- تعيين سفراء مستعربين يتحدثون اللغة العربية في سفاراتنا بالدول العربية خاصة مصر بلد الأزهر الشريف لأن كل من يتم تعيينهم تلقوا اللغة والثقافة الفرنسية.

- مطالبنا من مصر تتلخص في الآتي:

- لا ننكر أن الوضع الآن بدأ يتحسن بعض الشيء بالنسبة لتعامل قنصل مصر في بوركينا ولكن نريد تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بسرعة الاستجابة فيما يتعلق بالحصول على التأشيرات .

- نريد من المسئولين في مصر تفهم طبيعة التداخلات والعلاقات بين دول الايكواس فيما يتعلق بحصول القادمين لمصر على التأشيرات من دول التجمع غير الدولة الأم التي ينتمي اليها الفرد مما يسبب مشاكل لنا فيما يتعلق بالمنح المقدمة لنا في مصر، وفقا للاتفاقات الخاصة بين الدول أعضاء الايكواس يحق لأي فرد الحصول على التأشيرة من أي دولة في التجمع ونحن نتحرك بشكل دائم بين دول بعضنا البعض خاصة في المناطق والاقاليم الحدودية وأفراد العائلات التي ينتمي فيها الام والاب لدولتين مختلفتين في غرب افريقيا، مما يتسبب في بعض الاحيان في إلغاء التأشيرات أو تعطيل إجراءات المنح المقدمة للطلاب. لذلك نطالب السلطات الأمنية في مصر بتفهم طبيعة الحياة والتعاملات في غرب افريقيا فيما يتعلق بالحصول على التأشيرات والتصاريح.

الاستاذ/ كونفي ابو بكر (رجل أعمال - بوركينا فاسو)

مطالبنا **السلطة الانتقالية في بوركينا:**

- نريد من الرئيس/ إبراهيم تراوري أن يستكمل الطريق لانهاء الاستغلال لمواردنا والاحتكار من قبل النخبة في بوركينا فاسو المتحالفة مع فرنسا ماليا واقتصاديا .

- مطالبنا من مصر:

- أن تساعدنا بما أنها أكبر قوة في افريقيا من حيث المكانة والقوة العسكرية في التخلص من الاستغلال الفرنسي والاوروبي لنا ولبلادنا .

- نريد من مصر تيسير سبل التعاون والتجارة مع افريقيا من خلال انشاء طرق تصل الى العمق الافريقي والى بلادنا.

- أؤكد على كلام إخواني من النيجر فنحن نريد دبلوماسية حقيقية. نرغب من السفارة المصر ية في بوركينا فاسو أن تقوم بمزيد من الفاعليات التي تهم صغار المستثمرين واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بوركينا من أجل دفع التعاون وزيادة حجم الاستثمارات بين البلدين.

- نطالب بوجود خطوط طيران مصرية تسافر إلى بوركينا فاسو ومالي والنيجر مباشرة لانهم على نفس الخط ، وبالرغم من الوعود بتسيير الرحلات ولكن لم يتم تنفيذها حتى الآن في حين أن الخطوط الجوية الفرنسية تسير رحلتين يوميا مما يسهل حركة التجارة والاستيراد والتصدير.

- نحن كتجار من بوركينا فاسو نعمل في التصدير والاستيراد من وإلى مصر نريد مزيد من الإجراءات المحددة والواضحة للتعريفة الجمركية من أجل تيسير عملية التبادل التجاري بيننا.

- نريد عقد مؤتمرات مجدية لصغار المستثمرين في الدولتين، فكثير من المؤتمرات التي تتم يكون بها قدر كبير من الرفاهية للمشاركين وغير مناسبة للمستثمرين الجدد.

الباحثة/ مدينة بارو (مالي)

- نريد من السلطة الانتقالية:

- توفير الأمن والاستقرار لانه بدون استقرار لن يكون هناك تنمية.

- الاهتمام بالتعليم والبنية التحتية في كل انحاء البلاد فأنا من المحافظة الأولى على الحدود مع كل من النيجر وبوركينا فاسو وبالرغم من ذلك لا يهمني أن يتم إقامة المشروعات في محافظتي أو لا لكن الاهم أن يكون هناك تنمية في الدولة.

- نريد من مصر:

- توفير التدريب فنحن في مالي لدينا نهر من أكبر انهار افريقيا ولكن مازلنا نعتمد على الزراعة البدائية والموسمية ففي مالي لا تتوفر المحاصيل إلا في مواسمها بينما في مصر تتواجد الخضروات والفاكهة بكل أنواعها طوال العام بسبب التطور الزراعي ونحن نريد نقل ذلك التطور في مجال المشروعات الزراعية إلى مالي .

المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية (أكريس)
التجمع الخامس - القاهرة الجديدة - مصر.
بريد إليكتروني: info@acress.org
موقع اليكتروني: www.acress.org